

محمد علي بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوربية: من عواقب التنافس
الإسلامي البيني إلى قيود المساندة الأوربية وضغوطها^(*)

إعداد

أ.د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات

أبريل ٢٠٠٧

^(*) د. نادية محمود مصطفى: محمد علي بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوربية: من عواقب التنافس الإسلامي البيني إلى قيود وضغوط المساندة الأوربية، بحث مقدم إلى: ندوة "مائتي عام على تأسيس دولة محمد علي" التي عقدت في جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية أبريل ٢٠٠٧، (تحت الطبع).

هل تختلف دلالات دراسة خبرة محمد علي ذاتها عن دلالات دراستها في ظل وضعها في مسار تطور الخبرة التاريخية السابقة عليها واللاحقة بها؟
مما لا شك فيه أن العنوان الفرعي للندوة "إعادة قراءة الخبرة التاريخية من واقع الهموم المعاصرة" يعبر عن جانب من الإجابة على السؤال السابق، إلا أن للعملة وجه آخر.

وتزداد أهمية هذا الوجه الآخر بالنسبة لموضوع هذه الدراسة المتصل بالعلاقات الدولية وخاصة إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج أو بين عناصر بناء القوة والدبلوماسية.

وهذا الوجه الآخر هو أن خبرة عصر محمد علي لا تقتصر أهميتها على دلالتها بالنسبة لواقع الهموم المعاصرة، ولكن تمتد أهميتها بالنسبة لمآل تدهور العلاقات الدولية الإسلامية في مرحلة تآكل عناصر القوة، وتداعى الهجوم الخارجى من أجل التجزئة ثم الاحتلال. ومن ثم فإن خبرة محمد علي خلال القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية ليست إلا حلقة من مسلسل ممتد قدم حلقات متتالية من الخبرات في تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية. وكان موضوعها قضايا ثلاث أساسية مترابطة: القوة والاستقلال والوحدة (أى قضية النموذج الداخلى، والعلاقات مع الآخر، والعلاقات البينية الإسلامية). وكان لإشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج موضعها من تطور كل قضية ومن تطور العلاقات بينها.

والجدير بالذكر أن المقصود بتاريخ العلاقات الدولية الإسلامية في هذه الدراسة هو ذلك الجانب من التاريخ الإسلامى (أبعاده الدولية) وبدون انفصال عن التاريخ الأوروبى، كما أنه التاريخ الذى يركز على الأبعاد الدولية (الخارجية) في اتصالاتها الداخلية.

وأخيراً هو ليس تاريخ دبلوماسى تقليدى ولكن تطور لتاريخ الأمة الإسلامية باعتبارها نظاماً في تفاعل مستمر مع نظم أخرى في نطاق النظام الدولى الشامل⁽¹⁾.
ومن ثم تنقسم الدراسة إلى جزئين أساسيين:

الجزء الأول: السياق الإقليمى والعالمى السابق لخبرة محمد علي والمتزامن معه.

وكما سبق القول فإن وضع خبره محمد علي في خريطة هذه السياقات هو الذى سيقدم الدلالة الأساسية بالنسبة لموضوع الدراسة: حدود وقيود المساندة الخارجية

لمشروعات النهضة والوحدة الإسلامية مقارنة بنظائرها تجاه مشروعات الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية على الساحة البلقانية.

الجزء الثاني: أدوار السياسة الخارجية لدولة محمد علي بين التدخلات الخارجية والدور العثماني

وإذا كان هذا الجزء يطرح أبعاد الجدل بين الاتجاهات المختلفة حول تقييم خبرة محمد علي على ضوء مواقف القوى الأوروبية والدولة العثمانية، فمما لا شك فيه أنه يستدعي إشكاليات وثنائيات ما زالت تتردد في أوقاتنا الراهنة حول العلاقة بين العروبي والإسلامي، وبين التغريبي والإسلامي، بين العروبي والتركي، بين الاستبداد السياسي وتحديث المجتمع وبناء قوة الدولة، بين الاعتماد على الداخل والاعتماد على الخارج، بين تحالفات المسلمين والتحالفات بينهم وبين غيرهم، بين النقل عن الغرب وتطوير الذات...

وفي النهاية لابد وأن يقود هذا الانتقال من العام إلى الخاص للإجابة في خاتمة الدراسة عن التساؤل التالي: ما دلالة هذه الخبرة بالنسبة لواقع الهموم المعاصرة - على ساحة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية للدول الإسلامية؟ ولهذا فإن الأبعاد الدولية لخبرة محمد علي، لا ينفصل فيها الداخلي عن الخارجي، أو الأوربي عن الإسلامي، أو النظام عن سياقه الإقليمي والعالمي.

كما أن دراستها في حد ذاتها لابد وأن يسبقها تمهيد عن الملامح العامة لانتقال العصر العثماني من نظام القوة والهيمنة والدور العالمي إلى مرحلة الخبو وحتى مرحلة التصفية. حيث كانت خبرة محمد علي إحدى الخبرات التي أعلنت عن بداية هذه المرحلة الأخيرة، بكل ما حملته معها من الدروس عن تزايد واتساع نطاق اتجاهات تأثير التدخلات الخارجية في الأوضاع الداخلية للدول الإسلامية وفي العلاقات بين أركان الأمة الإسلامية، مقارنة بمراحل القوة والفتوح.

هذا وتكتسب دراسة العصر العثماني جاذبية خاصة بالنظر إلى مجموعة من الإشكاليات^(٢) التي تختبرها عدد من الحالات، منها حالة محمد علي. وهذه الإشكاليات هي:

أ- تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، وهل حقق هذا الدور بعثاً وتضامناً جديداً في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة

التركية على العرب؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخر للعالم الإسلامي بصفة خاصة؟

ب- طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات. فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابياً لخدمة أهداف ومصالح الفتوح العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها أضحى لاحقاً قاصراً على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الإمبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط. وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملاً فعالاً ومؤثراً في تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحى طرفاً متأرجحاً في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن 18م) ثم وصلت إلى حد أن أضحى موضوعاً لهذه التوازنات والتنافس بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن 19م وأوائل العشرين.

ج- التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية المسيحية بحيث تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وفي قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد، وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني الصفوي وخبرة محمد علي وما أحاط بهما من تفاعلات عثمانية-أوروبية وعربية-أوروبية.

د- مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلاقات السلمية، الدبلوماسية منها والتجارية، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني، ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلاقات السلمية على المصالح الإسلامية. وإذا كانت المقولات قد تعددت أيضاً حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فإنه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجي في توظيف بل وإظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسؤليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية في هذه العملية.

الجزء الأول: سياقات خبرة محمد علي الإقليمية والدولية: مسار التدخلات الخارجية في تصفية الدولة العثمانية وأدواتها:

بعد مرحلة القوة والهيمنة والدور العالمي (١٥٢٠-١٥٧١)^(٣) دخلت الدولة العثمانية مرحلة انتقالية من الهيمنة إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية (١٦٠٦-١٧٧٤)^(٤) ثم وصلت الدولة إلى نظام تصفية دورها وتوالى موجات الاستعمار على العالم الاسلامي (١٧٧٤-١٩٢٣)^(٥) حيث اقترن مصير هذه الدولة بنظام التوازنات الأوروبية من ناحية ونظام الاصلاحات (التنظيمات) من ناحية أخرى.

والغرض في هذا الجزء من الدراسة هو بيان مآل التدهور في الدولة العثمانية ومدى ما أضحى عليه ارتباط مصير هذه الدولة بالتوازنات الأوروبية، وعلى النحو الذي مثل بيئة ملائمة لانفجار الحركات الاستقلالية على الساحة البلقانية والعربية. ولهذا يقتصر هذا الموضوع من الدراسة على الملامح العامة للمرحلة الانتقالية وصولاً إلى ملامح مرحلة التصفية التي تقع في سياقها خبرة محمد علي.

ونكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى ما يلي:

أولاً: المرحلة الانتقالية (١٠٦٦-١٧٧٤م)

١- شهدت التآكل في عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني، ولقد كان لهذا التآكل سماته ومؤشراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والضعف في القوة العثمانية ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الإسلامية المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التي أثارَت علامة استفهام حول مصير ما يسمى "المنظور التقليدي الإسلامي" عن "العلاقات الدولية في الإسلام" وحول الحاجة إلى منظور جديد.

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتوح توقف منذ نهاية القرن ١٧م خطر الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على رودس ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن ١٢هـ - ١٨م، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضاً إسلامية (القرم) لصالح روسيا ١٧٧٤م كذلك لم يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاع عن

أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي: دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني - كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) نقطة تحول مهمة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني.

وعلى الصعيد الاقتصادي: شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات مهمة حيث أخذت الإمبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية فإذا كان التباين الذي أخذ يظهر بين أسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية، قد لعب دوراً حاسماً في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، فإن التنازلات في العلائق الاقتصادية مثل التنازلات في العلائق الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن ١٩م - كما سنرى. ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى.

٢- ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج أوروبا أي على السياسات العثمانية نحو العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه.

فإذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الإسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن ١٠هـ - ١٦م، فإن الخبو والانحدار في القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضاً بنمط من التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه الأرجاء، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية على نحو كون جانباً مما سمي الدور الأول من المسألة الشرقية.

فمن ناحية: تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن ١٨م على

هوامش هذا العالم، وعلى البحار والمحيطات من حوله وليس على قلبه كما حدث خلال القرن ١٩م، ولقد لعب الدور الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الإسلامية الأخرى وخاصة الصفوية، والمغولية، والسعدية فقد كان العالم الإسلامي في مجموعه في مرحلة من الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذو طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه المرحلة من التوسع الأوروبي خارج أوروبا والصدام العثماني الأوروبي على الساحة الأوروبية، ولذا ظل حجم ووزن تأثير المتغير الأوروبي على التفاعلات الإسلامية- الإسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن ١٩م أي مع عصر الاستعمار التقليدي. **ومن ناحية أخرى:** ظل قلب العالم الإسلامي أي الولايات العربية تحت الحكم العثماني، بمنأى -في هذه المرحلة- عن ساحة المنافسات والعداوات بين الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية.

ولقد كان للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية، وطبيعة مرحلة التطور في التوسع الأوروبي من ناحية أخرى أثرهما أيضاً على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع وحول الولايات العربية التابعة للحكم العثماني والدول الإسلامية المستقلة. **خلاصة القول:** إننا سنجد أن سمات التفاعلات النظامية الدولية العثمانية- الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الإسلامي قد تداخلت بعمق -خلال هذه المرحلة- كما تشكلت أيضاً تحت تأثير مجموعتين من العوامل العثمانية الداخلية والأوروبية ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل.

فعلى سبيل المثال نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلي في الدولة العثمانية إلى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس أيضاً على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين، كذلك وبقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضاً بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

٣- ومن ثم يبرز لنا من ناحية ثالثة سؤال مركب يطرح إشكالية تفسير التطور الذي حاق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية في النظام الدولي ولكن بوضع العالم الإسلامي برمته والذي دخل منذ القرن ١٨م مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع، ويتلخص السؤال كالاتي: ما الذي حدث حتى لا يشارك العالم الإسلامي الذي كان مركز القوة العالمية في التصورات العميقة خلال القرن ١٧، ١٨ والتي قادت العالم برمته إلى

عصر جديد؟ هل المسؤولية ترجع إلى فشل داخلي أساسًا ولماذا؟ أم ترجع إلى أحداث خارجية لم تظهر من قبل؟

إن هذا السؤال المركب إنما يطرح في الواقع كل أبعاد العلاقة بين الداخلي والخارجي في تفسير التراجع في الدور العثماني العالمي بل وفي دور العالم الإسلامي بصفة عامة ليس في هذه المرحلة فحسب بل وفي المراحل التالية وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الإسلامي بين قوى الاستعمار التقليدي. وإذا كانت المدارس الفكرية المتعددة الإسلامية والاستشراقية على حد سواء قد اختلفت في الإجابة على هذا السؤال، إلا أن التحليل في هذا الموضوع إنما ينصب على التعريف بطبيعة التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظامية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة فقط ولكن الخاصة أيضًا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه والتي سنتناولها فيما يلي.

ثانيًا: نظام تصفية الدور العثماني العالمي وتوالي موجات الاستعمار على العالم الإسلامي (١٧٧٤-١٩٢٣)، فلقد تشكل خلاله مصير الدولة العثمانية في ظل نظام التوازنات الأوروبية - الأوروبية وفشل حركات الإصلاح العثمانية، وانفجار حركات الاستقلال أو الانفصال عن الدولة العثمانية.

١- تكرست وتعمقت - منذ الربع الأخير من القرن ١٨م وحتى الربع الأول من القرن ٢٠م - أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيًا منذ نهاية القرن ١٧م. ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية - وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن ١٨م - قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها في التوازن العالمي وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة. ولكن تغير هذا الوضع في القرن ١٩م ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى. فمنذ ١٧٧٤م وبعد سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند وعقب معركة بلاس مع البريطانيين وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن ١٨م أخذ يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي. فلقد تبلور بوضوح الفارق

بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة الهجوم المباشر على القلب والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب قاصراً طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات والموانئ والقواعد الساحلية.

٢- ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية، وقد لعب المتغير لأوروبي دوراً في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها وكان أكثر حسماً وتأثيراً من دوره خلال المراحل السابقة.

ولكن ظلت الإمبراطورية العثمانية بمقاييس القرن ١٩م قوة كبرى تقوم بدورها كمثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهذا العالم. ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف إلى عاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين في تأثيرهما على ظهور هذه الأنماط من التفاعلات ونتائجها:

أولهما: هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء.

ثانيهما: طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم -من منظور القوى الأوروبية- الإجراءات المناسبة لتقسيمها وفي الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم.

بعبارة أخرى فإنه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أحدثت بالعثمانيين في قلب إمبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن ١٩م عن نظائرها في القرون السابقة فلم يجد العثمانيون

أمامهم إلا ما سمي بالإصلاح من ناحية، وتوظيف التوازنات بين الدول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى.

وإذا كان النقل عن الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة، فهذا النقل في إطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن ١٩م. فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت في القرن ١٨م وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرن ١٦، ١٧م وسيلة لتمزيق توحيد الصف الأوروبي ضد العثمانيين، فإن القرن ١٩م قد شهد وجهًا آخر لهذا العملية، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية وتكمل من إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة، فلقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون إحياء وتجديد قوة إسلامية حقيقية ومستقلة.

ومن ناحية أخرى: إذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضًا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرون ١٦م من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع، ثم في القرن ١٧م من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع، ثم في القرن ١٨م من أجل أغراض الدفاع عن حدود الإمبراطورية في أوروبا، فإن توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن ١٨م لم يكن إلا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان في مواجهة تزايد "حركات الاستقلال" في شرق أوروبا وفي مواجهة التهديد العسكري المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية. ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية- الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الإسلامية والدول الإسلامية الأخرى على نحو أبرز بقوة في هذه المرحلة ما أضحي للمتغير الأوروبي من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثماني العالمي وعلى مصير الدولة العثمانية برمتها.

٣- وهكذا حدث الانهيار العثماني حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية لكل من عمليات الإصلاح وتوظيف التوازنات الأوروبية- الأوروبية.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات الإصلاح (من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة ومن ثم فهي لم تكن منفصلة عن تأثير طبيعة التوازنات الأوروبية- الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها. ومن هنا ضرورة الاهتمام بالطبيعة الخاصة للتفاعلات بين أبعاد العملية الإصلاحية وبين التوازنات الأوروبية- الأوروبية، وكذلك الاهتمام بانعكاس هذه التفاعلات على مصير الإمبراطورية.

فبقدر ما يؤدي الاهتمام باليات عملية الإصلاحات والتفاعلات حولها إلى علاج الانحياز في دراسة ما يسمى المسألة الشرقية من منظور التاريخ الدبلوماسي الغربي فقط (كما سنرى لاحقاً) فهو يؤدي أيضاً إلى تحقيق أهداف أخرى، أهم هذه الأهداف هي:

الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الإصلاحية (في تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وأزمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية، ولقد كانت هذه القضايا والأزمات هي الساحة التي اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبي على السياسات الداخلية العثمانية وعلى علاقات المركزية العثمانية مع ولاياتها، أي اختبرت هذه الساحة تأثير المتغير الأوروبي على مصير الدولة العثمانية في بعده الأساسيين المتكاملين: إحياء القوة الذاتية والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة، ومن ثم أضحي مصير الدولة العثمانية بكل تعقداته وانعكاساته وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية- الدولية، والعلاقات الأوروبية- العثمانية، والعلاقات الأوروبية- الإسلامية.

إن كيف جاءت خبرة محمد علي في هذا السياق تأثيراً وتأثراً؟

ثالثاً: وأخيراً - في هذا التمهيد عن السياقات الإقليمية والدولية يجدر القول أن تجربة محمد علي لم تكن هي التجربة "الاستقلالية" الوحيدة عن الدولة العثمانية في العالم العربي، ناهيك عن الحركات الاستقلالية في البلقان، والمقارنات بين هذه الأنماط كانت الحركة ضرورية للوصول إلى قدر من النتائج المتناسكة حول إشكالية العلاقة بين

الداخلي والخارجي في تلك الحقبة من التاريخ الاسلامي وحول نمط "الاستقلالية أو الانفصالية المقصود".

ففي حين ساندت القوى الأوروبية حركات الاستقلال في البلقان ودعمتها بأدوات مختلفة فإن العكس هو الذي حدث مع أنماط من الحركات في المنطقة العربية وعلى رأسها حركة محمد علي. ولذا فإذا كان المعتاد وصف كل هذه المرحلة بأزماتها المختلفة (الأوروبية والعربية) بالمسألة الشرقية فإنه يجدر التنويه للفارق بين أهداف ودوافع وأدوات القوى الأوروبية في التعامل مع أزمات "الشرق الأوربي" (البلقان) ^(٦) وبين نظائرها في أزمات "الولايات العربية" ناهيك عن حركة الوصل بين الجانبين أي سياسات الإصلاح العثمانية ^(٧).

وإذا لم يكن موضوع الدراسة يستدعي التوقف هنا للبحث التفصيلي في هذه الرابطة بين هذه الجوانب الثلاثة، إلا أنها تثور بطريقة أو بأخرى في خلفيات خبرة محمد علي سواء في أبعادها الدولية أو العثمانية أو الداخلية الإصلاحية أيضاً، ومن ناحية أخرى فإن نمط الحركات الاستقلالية عن المركزية العثمانية (الذي يمثله محمد علي) لم يكن النمط الوحيد الذي يمكن من خلاله رصد ومتابعة ومناقشة تطور العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية في ظل التدخلات والتنافس الأوربية حول العالم الاسلامي في هذه المرحلة من تصفية النظام العثماني، ذلك لأن هناك نمطان آخران تزامنا أو لاحقاً بخبرة محمد علي وهما: نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكري، ونمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية في الشام.

ولهذا كله يجدر التوقف عند الأمرين التاليين: أنماط التدخلات الأوروبية وأدواتها وموضع حركة محمد علي منها، وأنماط الحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية.

وتطرح أنماط التدخلات الأوروبية ^(٨) ضرورة التفارقة بين أمرين:

من ناحية: التدخلات المباشرة للقوى الأوروبية لحماية مصالحهم لدى الدولة العثمانية وذلك بالاحتلال العسكري لبعض الأجزاء لما في ذلك من تدعيم لمواقف بعضهم في مواجهة بعضهم الآخر، ومن ناحية أخرى التدخل بطريقة غير مباشرة في مواجهة أطراف اسلامية (محمد علي) لحماية بناء الدولة العثمانية ولكن مع ضعفها أو بالتعاون مع أطراف اسلامية (الحركة العربية والحركة القومية) للنيل من الولة العثمانية، أو بالتعاون مع أقوام وملل غير مسلمة لتدعيم مصالح القوى الأوروبية المتنافسة لدى هذه الدولة ولكن مع النيل منها تدريجياً في نفس الوقت.

بعبارة اخرى تنوعت أدوات التدخل الأوروبى كما تدرج استخدامها بانتظام حتى تحقق الهدف، وهذه الأدوات هي: الحركة الانفصالية الاستقلالية الذاتية عن المركزية العثمانية للملل والاقوام غير المسلمة وخاصة بعد اعلان السلطان مبدأ المساواة، وحركة المسلمون المعربون المحدثون الذين رفعوا فكرة القومية، وأخيراً الاحتلال العسكرى.

لقد وظفت القوى الأوروبية هذه الأدوات بطرق متنوعة فلقد عارضت في البداية وبقوة الحركات الاصلاحية الاسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت في تصفيتها كما ساهمت من قبل في تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية وذلك تحقيقاً لهدف مزدوج وهو استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسى للحفاظ على التوازنات لأوروبية وفي نفس الوقت منع ظهور أية حركة احياء اسلامية حقيقية، وعلى العكس فلقد ساعدت بعد ذلك وبقوة حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية حيث كانت سبيلاً لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكناً بل ومرغوباً - في ظل ظهور طبيعة التوازنات الأوروبية - مثل هذه التصفية. وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكرى سبيلاً مباشراً للاستقطاع.

الخيطة المشتركة بين هذه الأدوات اذن مزدوج الأبعاد، فهناك من ناحية عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية الى الانتقال التدريجى نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائى حيث أن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبى المتصاعد النعمة ولكن المترابط والمتكامل نحو هدف أساسى وهو تصفية أكبر قوة اسلامية، وكذلك فان التشكيل التراكمى للصورة الحالية للعالم الاسلامى العربى القائمة على التعددية السياسية على أساس الدول القومية، والتي كانت محصلة طبيعية لآثار عملية الاستعمار والحركات القومية والحركات الانفصالية. ومع ذلك فانه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة في نمطين فقط وذلك وفق طبيعة ومضمون التأثير الكلى للمتغير الأوروبى:

أولهما: نمط التدخل لمنع إحياء الأمة الإسلامية من داخل النظام العثمانى وبواسطة قوى إسلامية - ولو غير عثمانية - ويدخل في نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية، وهو يعكس التدخل الأوروبى إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التى بدأ أنها تعمل ضدها (وإن لم يكن ضد الرابطة الإسلامية).

ثانيهما: نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الإمبراطورية وحتى تدميرها وهنا يظهر التدخل إلى جانب القوى التى تعمل أيضاً ضد العثمانية ولكن ضد الرابطة الإسلامية أيضاً

ويدخل في هذا النطاق الاحتلال العسكرى وتوظيف حركة القومية العربية كما يدخل أيضا بعض نماذج الحركات الاستقلالية ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج في النمط الأول.

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا التقسيم الثنائى لا يحمل تحيزا مسبقا ولكن استند إلى تحليل مقارن لعدة اتجاهات نحو طبيعة النماذج الاستقلالية، كما انه ينطلق من مناقشة مقولة هامة سادت وانتشرت في الأدبيات الغربية وهي تتلخص كالاتى:

لا تفسر حالة التوازنات الأوروبية بمفردها أنماط التدخل الأوروبى للتأثير على نتائج الحركات الاستقلالية في صالح أو ضد الدولة العثمانية ولكن هناك بعدا أكثر أهمية وهو دأب القوى الأوروبية على إبقاء الدولة الإسلامية الكبرى ضعيفة ومن ثم توظيف هذه القوى لكل الفرص الممكنة للتدخل في مركز هذه الدولة وولاياتها على النحو الذى يحقق هذا الهدف، وتتزايد هذه الفرص بالطبع في ظل توتر العلاقات العثمانية مع ولاياتها ووجود صراع بينها.

وتتجلى من تحليل هذين النمطين طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية- العربية في مرحلة الانهيار العثمانى وهي: النيل بصورة منظمة وتدرجية من الروابط الاسلامية-العثمانية - العربية على نحو يستجيب لمتطلبات التوازنات الأوروبية - الأوروبية في مراحلها المتتالية من ناحية، ويتفاعل أو يستغل السياسات العثمانية وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية الخاصة بكل منطقة من ناحية أخرى، فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماما في مواجهة أرجائها العربية وتبوءت ردود الفعل العثمانية ضد التدخلات الأوروبية. كما اتجهت أحيانا للمبادرة، فلقد انتقلت من سياسات الإصلاح التى طبقت على فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة في الولايات العربية (١٨٣٩م - ١٨٧٨م) في مرحلة شهدت حركات استقلالية عدة، إلى فكرة الجامعة الإسلامية (١٨٧٨م - ١٩٠٩م) مع تزايد موجات الاحتلال العسكرى واستقلال الأقليات غير المسلمة، الى إعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقى في التتريك والعثمانية وفي ظل ثورة التيارات القومية العربية. وبقدر ما كانت هذه السياسات العثمانية أدوات لمواجهة حالة الضعف وإعادة السيطرة المركزية ومقاومة أدوات التدخل الاجنبى لإضعاف وتفكيك واستقطاع الإمبراطورية بقدر ما تثير هذه السياسات تساؤلات من منظورات مختلفة حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل وعن مدى مسؤوليتها عن إتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق.

فمثلا هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة إصلاح حقيقية قامت بها قوى إسلامية منافسة؟

وهل كانت سياسات الإصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقي حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبى للملث ثم القوميات في النيل من الداخل في الدولة الإسلامية؟ وهل كانت سياسات الاتحاد والترقى مسئولة عن تلك الاتجاهات الانفصالية في الحركة القومية العربية؟ وهل محصلة السياسات العثمانية تمثلت في ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجى والاحتلال بصفة خاصة؟

وعن أنماط حركات الاستقلال في الولايات العربية وموضع حركة محمد علي منها^(٩) يجدر الإشارة ابتداء إلى قضية منهجية ضرورية وهي اختلافها عن الحركات الأوربية (كما سبق التنوية). فإذا كانت الكتابات الغربية في المسألة الشرقية قد درجت على دمج ما يسمى الأزمة المصرية (محمد علي) وكذلك أزمة الشام (١٨٦٠) مع الأزمات الأوربية في البلقان وجنوب شرق أوروبا عن الدولة العثمانية تم خلالها اختبار التوازنات الأوربية حول المسألة الشرقية، فإن هذا الدمج ينكر أى ذاتية أو خصوصية إسلامية لعلاقات الولايات العربية الإسلامية مع الدولة العثمانية كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربى - وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا ظهرت فيها أيضا حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية.

ومن ثم وانطلاقا من الاعتراف بمحدودية مصطلح "المسألة الشرقية" وضرورة التمييز بين الأزمات الأوربية والأزمات في العلاقات العثمانية العربية لاعتبارات عديدة كان اهتمامنا في هذا الموضع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد علي فقط (وهي أكثر الحالات شيوعاً وجذباً للاهتمام) ولكن أيضا بنماذج أخرى ذات مدلولات هامة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير المتغير التدخل الأوروبى، فإذا كانت الأزمات الأوربية قد عكست نمطاً واحداً وأن اختلفت درجته على امتداد القرن ١٩م من حيث رد الفعل العثمانى ودرجة التدخل الأجنبى خلال تكرار الأزمات، حيث أنها لم تحسم دفعة واحدة، إلا أن الحركات العربية الإسلامية كانت حركات متنوعة الأنماط، ويمكن أن نميز على هذا الصعيد بين النماذج التالية: الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد علي) والحركات الدينية الإصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسوسية، والحركات الانفصالية مثل الموارنة في الشام ١٨٦٠م.

وبقدر ما يبدو مهماً وأساسياً التمييز بين الحركات الاستقلالية في البلقان ونظائرها في الوطن العربي، بقدر ما يبدو أساسياً أيضاً التمييز بعمق بين أبعاد الاختلافات بين نماذج المنطقة العربية، فبالرغم من أنها لا تعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية، كما أنه لا يمكن أن نسميها - بصورة مطلقة - حركات انفصالية أو تحررية، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة التدخل الأوروبي.

ومن ثم فإن تناول هذه النماذج (وبالتطبيق على نموذج محمد علي أساساً) يتم على أساس المقارنة بين محورين أساسيين؛

من ناحية: دوافع وأهداف وأدوات كل نموذج على نحو يركز بصفة أساسية عن محاولة الإجابة على أسئلة مهمة: ما درجة الاستقلالية التي كانت تبحث عنها هل وصلت الى درجة السعي للانفصال عن الدولة العثمانية؟ هل اختلف تحديدها لتكامل الامبراطورية عن التحدي الذي مثلته الحركات القومية الأوروبية؟ وهل استعانت هذه الحركات بالقوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية؟ ومدارجه الاختلاف بينها وبين نظائرها في القرن 18م والتي لم تكن تعدو أكثر من مجرد حركات عصبية وأسر محلية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ومالية؟

ومن ناحية أخرى: التفاعل بين رد الفعل العثماني والتدخل الأوروبي على نحو يركز بصفة أساسية على العلاقة بين طبيعة هذا التدخل ورد الفعل لنتبين مدى تأثير المتغير الأوروبي على هذا الشق من العلاقات الإسلامية، والاختلاف بين نمط التدخل الأوروبي في الأزمات الأوروبية خلال القرن 19م ونمط التدخل الأوروبي أيضاً ولكن في مواجهة الحركات الاستقلالية العربية في القرن 18م - 19م.

والسمة الأساسية التي سنتضح لنا من تحليل هذه الجزئيات هي أن تأثير المتغير الأوروبي على اضعاف الروابط العثمانية - العربية قد أضحى أكثر حسماً وأكثر وضوحاً عن ذي قبل في نفس الوقت الذي تدهورت فيه القدرة العثمانية على ضرب هذه الحركات بصورة حاسمة وبمفردها - كما فعلت من قبل.

بعبارة أخرى فإن هدف هذا التحليل المركب هو بيان كيف أن اختلاف الأطراف الدولية والعثمانية والإقليمية في هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلة السابقة (القرن 17م - 18م) قد انعكس على طبيعة حركات القرن 19م ونتائجها ومدلولها حيث لم تزد حداثتها وخطورتها على الدولة العثمانية إلا حين تزايد دور المتغير الأوروبي فلقد تغيرت

طبيعة أهدافه وأدواته بعد أن انتقل من مرحلة الالتفاف حول العالم الإسلامي إلى مرحلة الهجوم المباشر ومن مرحلة التنافس التجاري والسياسي إلى مرحلة التنافس الاستراتيجي ومن ثم التوسع والسيطرة العسكرية. فلقد كان من شأن هذه التطورات أن تجعل من حركات الخروج على السلطة العثمانية أمراً لا ينفصل عن توازنات القوى والصراع الاستعماري الأوروبي.

الجزء الثاني: أدوار السياسة الخارجية لمحمد علي:

على ضوء الطرح السابق حول دلالات السياقات الإقليمية والأوربية لخبرة محمد علي، سواء السابقة أو المتزامنة معها^(١٠) - بل واللاحقة عليها (حتى ١٩٢٣)، يمكن القول أن هذه الخبرة لم تكن إلا نقطة على مستمر ممتد، ومن ثم فإن دلالة هذه الخبرة بالنسبة لموضوع الدراسة لا تكتسب مصداقيتها بدون هذا الإسناد السياقي والزمني. بل إن الإطار المنهجي لعرض هذه الخبرة يستمد عناصره من هذا الطرح السابق؛ ويتلخص هذا الإطار في عناصر ثلاثة^(١١): دوافع وأهداف وأدوات سياسة محمد علي، رد الفعل العثماني والتدخلات الأوربية والتفاعل بينهما.

ويجدر الإشارة إلى أن العنصرين الثاني والثالث من الإطار التحليلي سيقتربان من حركة محمد علي في إطار مقارنة مع حركات متزامنة نسبياً معها وهما أساساً حركتي "المماليك في بغداد"، والوهابية والدولة السعودية.

أولاً: دوافع وأهداف وأدوات سياسة محمد علي: الأدوار المتكاملة

السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في كل الأدبيات التي تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر والتي كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة هذا السؤال مزدوج الأبعاد:

من ناحية: هل كل محمد علي يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتي في ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعية لها أم كان يريد انفصلاً كاملاً عنها أم كان يريد إحياءها وإصلاحها على أن يصبح هو بديلاً لآل عثمان أي يصبح هو السلطان الجديد للإمبراطورية؟

ومن ناحية أخرى: كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبي في هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية؟

وتنقسم اتجاهات الإجابة على هذا السؤال المتفرع، وينبني هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة إما قومية أو إسلامية أو مصلحة

فالاتجاهات القومية تخلص إلى سياسات محمد علي نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروع لدولة عربية ومن ثم فهي تعبير عن إحياء قومي عربي أثار مخاوف الدولة العثمانية، أو تخلص إلى أن سياساته نحو توحيد وادي النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافاً وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهي تعبر عن قومية مصرية.

أما الاتجاهات الإسلامية: فلقد رأت أن محمد علي قد تحرك كمسلم في إطار عثماني يبحث عن تدعيم قوته في نطاق النظام العثماني ولو بإصلاحه.

أما الاتجاه المصلي: فهو لم ير في محمد علي إلا مغامراً عسكرياً لا ينطلق من أي رؤى أيديولوجية ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية ومن ثم فإن سياساته الإصلاحية في مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لتوسعته التالية: وفيما يلي بعض التفصيل عن الاتجاهات الثلاثة:

كانت الاتجاهات القومية هي الأكثر انتشاراً بين الساسة البريطانيين المعاصرين للتجربة وخاصة رئيس الوزراء بالمرستون الذي رأى أن هدف محمد علي هو تكوين مملكة عربية وبعث الوعي القومي العربي وإحياء الأمة العربية وغرس شعور وطني أصيل عند العرب، هذا وكان بعض المعاصرين للتجربة من مسيحيي الشام قد أشار أيضاً إلى أن بريطانيا قد لاحظت أن محمد علي باشا يطمع بعد ضم الشام إلى إحياء الدولة العربية القديمة وإرجاع الدولة الإسلامية كبرى، كذلك كان هذا الاتجاه القومي هو الأكثر انتشاراً بين العرب من القوميين المعاصرين لمرحلة الحماسة القومية بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات القومية لم تكن منعزلة تماماً عن الاتجاهات الإسلامية أو المصلحية، فلقد رأى البعض أن تجربة محمد علي تعبيراً عن تيار الوحدة العربية في النصف الأول من القرن ١٩ م وأول محاولة في العهد العثماني تعمل على جمع العرب في وحدة متميزة عن الدولة العثمانية لكنها لم تتجح لعدم توافر الوعي القومي العربي، كما رأى فيها مصدر آخر تعبيراً عن أول مشروع للوحدة العربية في العصر الحديث والذي ظل ماثلاً في أذهان المفكرين والساسة العرب منذ منتصف القرن ١٩ م.

وفي المقابل فإن البعض الآخر قد رأى فيها تعبيراً عن انبعاث عربي إسلامي وحدودي ضد الهجمة الغربية الجديدة على الإسلام، أما الفريق الثالث فلقد رأى فيها

عملاً توحيدياً عربياً وليس استعماراً أو احتلالاً يحمل مضموناً برجوازيًا مشوبًا بطابع الحكم الفردي ويحمل أعلامًا إمبراطورية ويرفع شعارات العروبة ضد شعار العثمنة أو التتريك لأن شعارات العروبة كانت تعبيراً عن أن القيم العربية والنزوع القومي الذي كانت تضرب به أحشاء المجتمع يومئذ ومن ثم كانت الشعارات التي يستطيع بها النظام الجديد في مصر وقيادته أن تحارب تحت إعلان شعار العثمنة، كذلك تميزت حركة محمد علي في نظر باحث آخر بأنها كان يخالطها بعض الظلال القومية لأن تأثر محمد علي -غير العربي- بالاتجاهات القومية هو الذي أعطى لتوسعه وحكمه لبلاد الشام طابعاً عربياً قومياً خاصة وأنه كان يريد الاستقلال بالمنطقة العربية وفصلها عن الدولة العثمانية. وإذا كانت هذه التفسيرات قد حملت في مجملها -ومن منظور قومي عربي- تقويماً إيجابياً لحركة محمد علي إلا أن تعبيرات أخرى اقترنت بنظرة قومية مصرية قد حملت تقويماً متحيزاً ليس ضد العثمانيين فقط ولكن ضد محمد علي أيضاً باعتبار غير عربي، غير مصري، لم يحقق انتصاراته إلا بمساندة جيش وشعب مصر.

أما الاتجاهات الإسلامية فهي التي ترفض مقولة الاتجاهات القومية عن سعي محمد علي لإسقاط العثمانيين والوصول إلى استانبول ليقبض على زمام الخلافة والسلطة العثمانية والحو بدل آل عثمان، ولقد وجدت هذه الاتجاهات التعبير عنها في مصادر تاريخية حديثة وأخرى معاصرة وكان حجة المؤرخين المحدثين أن محمد علي كان يعرف صعوبة إسقاط العثمانيين، وأنه كان يريد حكم الشام مع مصر تدعيماً لقوة واستقلالية مصر الذاتية خدمة في نفس الوقت للباب العالي وحماية للمصالح العثمانية، وأن سبب المصائب في العلاقات بين الطرفين كان دور بعض المفسدين الذين سعوا لإحياء الضغائن في صدور رجال الدولتين وبث الدسائس بينهم، ومن أهم الوثائق التي يستند إليها هذا الاتجاه خطاب محمد علي لملك فرنسا لويس فيليب الذي يبرز فيه كيف أن نواياه في مصر ووجوده السياسي ضروري للموازنة الأوروبية، وهو يبرز أيضاً أمرين آخرين:

رغبته في حماية الإمبراطورية من ناحية والأثر السلبي للتدخلات الأجنبية على العلاقات المصرية- العثمانية فهو يقول "قصاري أمالي ومرامي أنظاري موجهة نحو مساعدتها (الدولة العثمانية) على أعدائها أولاً والمحافظة على كل ما ملكته يدي المجاهدات العظيمة في سبيل الدفاع عنها، ثانياً.. أرى أن الشام تصير إذا بقيت في يدي

عنصر قوة أستطيع به وقتئذ مساندة مولاي السلطان ودولتي العلية مساندة حقيقية فعلية".

هذا ولقد عبرت مصادر إسلامية معاصرة على نفس التوجه حيث أكدت رفضها للنوايا والاتجاهات الانفصالية الاستقلالية لدى محمد علي.

وفي المقابل يمكن أن نجد نموذجاً وسطاً عبرت عنه بعض المصادر المعاصرة التي تقوم على أن محمد علي وأن كان في البداية لم يرد الحلول محل الدولة العثمانية فإن مشروعه قد مر بثلاث مراحل حيث أنه عبر عن وطنية إسلامية تهدف إلى إحياء قوة الدولة الإسلامية انطلاقاً من إحياء قوة مصر ثم مصر والشام وأخيراً استانبول، ويرى هذا النموذج أن الأوضاع والظروف المحيطة هي التي دفعت محمد علي للانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل مشروعه.

ولقد واجهت أسانيد الرؤى القومية العربية انتقادات متعددة الأبعاد تستند إلى ما

يلي:

من ناحية: أن محمد علي لم يكن عربياً ولكن تركيا يعتبر نفسه مسلماً، وحتى لو كان لأبنيه إبراهيم ميول أكبر نحو العرب إلا أنه ليس هناك ما يثبت تحولها لأبعاد حركة سياسية، بعبارة أخرى أيضاً كانت القومية مفهوماً مجهولاً وغير معروف لمحمد علي كي يمكن القول أنه كان يقود حركة قومية عربية ضد الترك، بل أنها كانت مجهولة في هذه الفترة بالنسبة لعرب الشام أيضاً.

ومن ناحية أخرى: لم تلعب المشاعر القومية أي دور في حركة السياسة المصرية خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الحملة الفرنسية والتي شهدت وول محمد علي إلى السلطة، فلم يكن خطاب السيد عمر مكرم يقوم إلا وعلى اعتبارت إسلامية في ظل السيادة والعثمانية فلقد أراد والياً عثمانياً ولم يذكر قط عبارة الحرب أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ولم يترامي فكره إلى المفاهيم الحديثة للقومية ولم يكن القصد من ثورته الإطاحة بحكم السلطان العثماني باعتباره حاكماً أجنبياً دخيلاً ومستعمراً بل كان السلطان في نظره سلطان الإسلام وكانت ثورته عليه تهدف للتخلص من مساوئ حكم الولاة العثمانيين دون مساس بالسيادة العثمانية على مصر، هذا وتجمع العديد من المصادر التي اهتمت بتطور التركيبات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي أن القومية بالمعنى الذي عرفته أوروبا ووجد انعكاساته على العلاقات العثمانية - الأوروبية لم تعرفها هذه المنطقة إلا منذ أواخر القرن ١٩ م نظراً

لعدم توافر العوامل المنشأة لها والتي توافرت في شرق أوروبا في القرن ١٨ م، ولهذا فإن الحركات الاستقلالية في القرن ١٩ - وإن كانت غير قومية- إلا أنها كانت وفق البعض الآخر المعين الذي أفرز الحركات القومية بعد ذلك، فالهدوء النسبي في العلاقات العربية التركية والذي اقترن بأوضاع ركود وتخلف المنطقة العربية من ناحية وبالرابطة الإسلامية من ناحية أخرى قد تحول في فترة تالية متأخرة إلى وعي قومي. وبالمقارنة بين الرؤى القومية والانتقادات فإن اتجاه التفسير المصلي أو الواقعي السياسي يري أنه من الخطأ إصاق المشاعر القومية المصرية أو العربية بحركة محمد علي لأنه مجرد حاكم مسلم له مفاهيمه عن السلطة وتحركه رغبة قوية في السيطرة والقيادة، فمحمد علي وفق هذا الاتجاه لم ير إلا دولة عثمانية ضعيفة وإمكانية انتزاع تنازلات أكبر من سلطانه أو توسيع وتقوية نطاق سلطته كحاكم إقليمي عثماني لأن تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي يبين اتجاه الحكام المحليين دائماً نحو اكتساب درجة أكبر من القوة وذلك في اللحظات المناسبة من ضعف السلطة المركزية، ومن أهم أسانيد هذه الاتجاه هو أن ضم الشام إلى مصر كان من شأنه أن يدعم عناصر القوة والسلطة الاستقلالية لمصر ومن ثم فإن المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية هي التي تفسر حركة محمد علي وليس القضية القومية، فتلك القضية غالي المؤرخون القوميون والمدافعون عن القومية العربية في إبرازها حيث كانوا يعرفون المعارضة البريطانية القوية لمطامح محمد علي في مواجهة السلطان العثماني، كذلك يري هذا الاتجاه أن محمد علي لم يكن معنياً بمدى الشر أو الصواب في عملية التحديث فهي لم تكن في نظره أكثر من وسيلة لتحقيق مكاسب تدعم من سلطته ومن قدرته على إقامة دولة قوية، ولذا فإن دأب محمد علي في السعي نحو القوة والسيطرة كان من أهم أسس تطور عملية التحديث في مصر على مستوى الدولة والمجتمع.

وهكذا نلاحظ أنه إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك أسانيد التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الإسلامي تظل في حاجة لمزيد من التبلور حتى يمكن زمن خلال التحليل العلمي المنظم بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلي النحو الذي يساعد على الإجابة عن عدة أسئلة متناقضة حول مسلك محمد علي: كيف كان يهدف محمد علي إلى إصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت إليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين -كما حددت بعض المصادر الغربية- أنها كانت تمهد عسكرياً الطريق لفتح استانبول؟

هل كان هدف محمد علي هو إحياء دولة إسلامية قوية في مواجهة الغرب وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوي الأوروبية؟

وحتى يمكن تقديم رؤيتنا لصورة دوافع وأهداف محمد علي فيجب الانطلاق من تفهم أدوات سياسته، مراحل تطور هذه السياسات. وهذه الأدوات هي:

- حركة الإصلاح الداخلي، المناورة في العلاقات مع العثمانيين ما بين التقارب والمساندة وما بين التوتر والصدام، ونمط الاستعانة بالقوي الأجنبية والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوي المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا.

فمن ناحية: كان الإصلاح هو سبيل محمد علي لتدعيم أركان القوة المصرية كسبيل لتخفيف قبضة المركزية العثمانية، فلقد اقترنت تنمية قدرات القوة في ذهن محمد علي بالقدرة على تنمية الاستقلالية، فهو لم يكتف بعناصر السلطة التي تحققت له بعد أن أعاد إقرار فعالية الحكومة المصرية عقب الحملة الفرنسية وبعد أن تغلب على عناصر القوى المحلية المناوئة له، وبعد أن نجح في إقرار السيادة العثمانية على الحجاز بانتصاره على الوهابيين، فجميع هذه المظاهر لم تكن تعني في نظره مصادر قوة حقيقية لازمة لضمان الاستقلالية في مواجهة العثمانيين وفي مواجهة القوي الأوروبية نفسها.

ولذا لم تكن تجربة الإصلاح العثماني - كما سبق وذكرنا - هي الوحيدة في العالم الإسلامي في هذه المرحلة حيث تبلور التوجه نحو الغرب والأخذ عنة بدرجات مختلفة وتحت دوافع وأهداف متنوعة. وتكتسب المقارنة بين هذين النموذجين الإصلاحيين - العثماني والمصري - أهمية خاصة باعتبارهما من أول صور مقاومة الهجمة الأوروبية الجديدة ونظرًا لتأثيرهما على علاقة ووضع كل من الدولة العثمانية ومصر بالنسبة للدول الأوروبية وخاصة من حيث درجة وطبيعة الارتباط بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، فإذا كانت سياسيات الإصلاح المصرية قد بدأت سعيًا للقوة والاستقلال فإن نهاية تجربة محمد علي وتحت الضغط الأوروبي قد اقترنت برفض الغرب لنتائج هذه السياسات وعواقبها على المصالح الغربية، وهي السياسات التي كانت تهدف إلى تطوير نظام مستقل وغير تابع للغرب. ففي حين طورت مصر صناعات تسعى لإشباع احتياجات الجيش كان الغرب ينتظر أن تصبح مصر جزءًا من السوق التجارية

والصناعية، هذا ويعد الجدل نحو تقويم آثار حكم محمد علي على مصير حركة التحديث في مصر بعد ذلك من أهم أبعاد الجدل حول هذه الفترة فإذا كانت الرؤى الغربية المعاصرة له قد اختلفت في تقويمه بين كونه بربرياً وعدوانياً يهدف إلى التسلط ويسبب مشاكل كبيرة وبين كونه مصلحاً رشيداً أدخل موجة التحديث الغربية إلى المنطقة فيظل قائماً أيضاً التساؤل -من منظور إسلامي- حول مدى مسئوليته عن بداية الخطوة الأولى نحو تدمير المؤسسات التقليدية الإسلامية بدلاً من إحيائها في سبيل النقل من الغرب وبداية التضحية بالخصوصية الذاتية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى: وبالنظر إلى المناورة في العلاقات مع العثمانيين بين التعاون والصدام نجد أن تطور العلاقات المصرية العثمانية منذ وصول محمد علي إلى السلطة حتى سقوطه ١٨٤٠م قد مرت بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: كانت مرحلة تدعيم محمد علي لسلطته الداخلية وبداية تنفيذ برامج الإصلاحية، واتسمت بالتعاون المشوب بالترقب والحذر بين مصر واستانبول، فإذا كانت استانبول قد بدت بسبب القلاقل والمعارضة الداخلية لحركات إصلاح سليم الثالث (١٨٠٢م - ١٨١١م) غير قادرة على التأثير على الصراع الداخلي على السلطة والذي أوصل محمد علي للانفراد بالسلطة إلا أنها اتجهت في مرحلة تدعيم محمد علي لسلطته (١٨١١م - ١٨٢٧م) وهي نفس المرحلة التي توقفت فيها محاولات الإصلاح العثماني (بعد خلع سليم الثالث وبداية محمود الثاني والقضاء على الانكشارية) اتجهت استانبول إلى طلب مساندة محمد علي مرتين: الأولى لقمع الحركة الوهابية والتي نجحت في هدفها بتدمير الدولة السعودية الأولى وبمد مصر نفوذها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي (١٨١١م - ١٨١٨م) والمرتبة الثانية كانت لقمع ثورة اليونان بعد أن كان محمد علي توسع في السودان وبعد أن أنشأ جيشاً جديداً قوياً. ومهما قيل عن أسباب ودوافع محمد علي للقيام بالمتهمين في هذه المرحلة (طاعة السلطان ثم مد النفوذ المصري إلى الجزيرة، والتمهيد من خلال السيطرة على شواطئ المورة وكريت للسيطرة على تجارة غرب المتوسط، وعدم إثارة مخاوف السلطان العثماني من عمليات التغيير في مصر ومن الفتوح في السودان) فلقد كان هذا في نطاق العلاقات بين المركز العثماني وأحد ولاياته.

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة التوسع المصري في الشام والتي اتسمت بالصدام المباشر بالدولة العثمانية (١٨٣٠م - ١٨٤٠م) والتي اقترن بها الحملة المصرية الثانية

على الجزيرة (١٨٣٩م - ١٨٤٠م) ولقد بدأت هذه المرحلة بعد استعادة محمد علي لقوته، وبعد أن تدهورت القوة العثمانية من جراء الحرب العثمانية - الروسية وتوقف حركة الإصلاح، وكان التحرك الأول نحو الشام في بداية الثلاثينيات من هذا القرن هو بداية الخطوة الطبيعية التالية للتوسع المصري في الجنوب ومد النفوذ المصري إلى الجزيرة. والجدير بالملاحظة أنه إذا كانت مصادر التاريخ المصرية التقليدية لم تذكر من دوافع هذا التحرك إلا الخلاف بين محمد علي ووالي عكا إلا أن المصادر الغربية والعربية الحديثة أبرزت دوافع محمد علي الإستراتيجية وكذلك رده بهذا التحرك على رفض السلطان العثماني لتحقيق وعده لمحمد علي بحكم الشام مقابل مساعدته في اليونان، وبعد ثلاث من المعارك وبعد صلح كوتاهية ١٨٣٣م وبالرغم من مظاهر الاستقلال السياسية والاقتصادية والمالية ظل محمد علي معترفاً بالسيادة العثمانية وتمثل ذلك أساساً في الاستمرار في دفع المستحقات المالية للدولة العثمانية، وبالرغم من تزايد قبضة محمد علي على الشام (١٨٣٣م - ١٨٣٩م) وتزايد مظاهر استقلالية السياسية المصرية (وزارة خارجية + تمثيل دبلوماسي وامتداد الدولة المصرية من السودان إلى الجزيرة العربية والشام) ظلت السيادة العثمانية على هذه المنطقة في إجمالها وظلت علاقة التبعية بين مصر والدولة العثمانية قائمة حتى ولو أضحت اسمية نظراً لتزايد وتميز دور الدولة المصرية وانتقال مركز الثقل السياسي في العالم الإسلامي من استانبول إلى القاهرة، ومن ثم أضحى الهدف الأساسي لمحمد علي في أواخر الثلاثينيات هو تأكيد ضمه لسوريا والحصول على اعتراف دولي باستقلاله بمصر والحصول على موافقة السلطان على الحكم الوراثي في عائلته لمصر، وبعد رفض السلطان محمود الثاني الذي كان يركز على استعادة فعالية المركزية العثمانية على الولاة والأقاليم وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين أعلنت الدولة العثمانية الحرب وخاصة بعد تحدي محمد علي لأهم مظاهر السيادة العثمانية وهي دفع المستحقات المالية وإزالة الحرس التركي من حول قبر الرسول عليه الصلاة والسلام خلال الحملة المصرية الثانية على الجزيرة ١٩٣٨م من أجل تدعيم النفوذ المصري. وهنا كان الفارق بين الحملتين من أهم علامات التحول في المسلك المصري. فإذا كان نجاح الحملة الأولى هو أول حجر في دور مصر الجديد في العالم الإسلامي في هذه المرحلة بالرغم من أنها كانت بتخطيط عثماني ولتحقيق أهداف عثمانية في الأصل، فإن الثانية وإن كانت مبرراتها الرسمية حسم الخلافات في الأسرة السعودية فلقد هدفت إلى مد النفوذ المصري إلى الشواطئ الشرقية

الجزيرة لكي تلتحم هذه المناطق ببلاد الشام وتصبح وحدة واحدة تحت سيطرة محمد علي وهنا كان مكنم الخطر بالنسبة لبريطانيا مما زاد من سرعة تحركها ضد محمد علي.

ومن ناحية ثالثة: فإن المناورة بالعلاقات مع الدول الأوروبية انطلقت من أن الاتصال بالدول الأوروبية كان أحد سبل محمد علي لتنفيذ مشروعه في مواجهة الدولة العثمانية خلال تفاعله التعاوني أو الصراعي معها، ولقد أضحت هذه المناورة ممكنة بعد أن تزايد الاهتمام الأوروبي بمصر ومنطقة الشرق الغربي بصفة خاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر والشام، أي بعد أن أضى الاهتمام بهذه المنطقة لا يقتصر على التنافس التجاري العالمي (كما حدث في القرن ١٨م) ولكنه أضى منصباً على قضايا سياسية استراتيجية تقع في صميم نطاق التوازنات الأوروبية عقب الثورة الفرنسية، فلقد كان رد فعل بريطانيا للحملة الفرنسية هو بداية مسلسل الصدام الفرنسي البريطاني حول مصر والذي امتد حتى الوفاق الودي ١٩٠٤م.

ولقد صاغ محمد علي سياساته وتابع تنفيذ أهدافه في ظل تنافس القوى الأوروبية، وقد وظف محمد علي الاتصال بالدول الأوروبية بطرق مختلفة وفق فهمه ووعيه لمدى تبلور الاهتمام الأوروبي بمصر. وفيما يلي نماذج أربعة أساسية:

النموذج الأول: ظهر في مواجهة التهديد الناشئ من التنافس الفرنسي البريطاني على مصر في ظل نجاح بونايرت ١٨٠٦م في القضاء على التحالف العثماني الإنجليزي وتنامي التقارب العثماني الفرنسي من جديد، فلقد اعتمد محمد علي على الدولة العثمانية وفرنسا لمواجهة بريطانيا التي أرسلت حملة فريزر لمنع الفرنسيين وتأييد المماليك الموالية لإنجلترا، ولقد حمى محمد علي بهذا الموقف مشروعه في بدايته حتى لا تتحول مصر لقاعدة بريطانية.

والنموذج الثاني: ظهر ١٨٠٨م بعد تصفية الحملة الإنجليزية وفي ظل محاولات الدولة العثمانية إعادة السيطرة على مصر طلب محمد علي من الصدر الأعظم إعطائه سنداً بأنه غير مسئول عن تعديت الدول على مصر عند توجهه إلى الحجاز.

والنموذج الثالث: تقدمه تجربة تدخل مصر في اليونان فلقد برز لمحمد علي نتيجة الاتفاق الثلاثي الفرنسي-البريطاني-الروسي على الجيش المصري العثماني في نوارين مدى أهمية وضرورة النجاح في استغلال انقسام الدول الأوروبية حتى يمكن مواجهة دولة كبرى واحدة وليس تحالف بين بعضها ففي خلال حملة اليونان ووفقاً

لبعض المصادر -جرت اتصالات بين محمد علي والقوى الأوروبية طلب خلالها اعتراف بريطاني باستقلال مصر في مقابل عدم مساعدته للسلطان وحين ترددت بريطانيا وبدأ التدخل الروسي في الازدياد اندفع محمد علي في مساندة السلطان واضطر للانسحاب مجبراً تحت تأثير هزيمة نوارين وليس نتيجة لرفض القوى الأوروبية المتحالفة الاستجابة لشروطه.

وهنا أيضاً النموذج الرابع: وظهر خلال حرب الشام الأولى والثانية حيث كانت المناورة واضحة بالعلاقات مع فرنسا في مواجهة بريطانيا فلقد كانت العلاقات المميزة مع فرنسا هي ركيزة محمد علي في مواجهة بريطانيا التي كانت تعد بدورها ركيزة مساندة السلطان العثماني في مواجهة محمد علي في الشام وبقدر ما لعب الفرنسيون دوراً أساسياً في تنفيذ برامج الإصلاح المصرية المالية والإدارية والقانونية والعسكرية والثقافية بقدر ما اعتمد محمد علي على المساندة الفرنسية لمشاريعه التوسعية في الشام، وتجلي ذلك بوضوح خلال حرب الشام الأولى، ففي حين رأى محمد علي ١٨٣٣م أن الوقت غير مناسب لمحاربة القوى الأوروبية وهزيمتهم (وخاصة ف وود قوات روسية تساند السلطان العثماني) وأنه لن يكون من السهل الوصول إلى استانبول حد من نطاق عملياته العسكرية وبذل كل ما يستطيع ليتجنب تدخل الدول الأوروبية بل وبذل جهداً كبيراً ليبين لهذه الدول نواياه وأغراضه وأنه لا ينوي شراء بالدولة العلية وإنما يرجو إنقاذها من أخطار الروس (خطابه إلى لويس فيليب السابق الإشارة إليه)، وكذلك أرسل مذكرة إلى بريطانيا يبين فيها أن غايته الأساسية هي المساعدة على القضاء على نفوذ الروس في تركيا وإرغامهم على احترام استقلال تركيا وفارس. ولقد نجحت مناورته لدرجة ضغط الدول الأوروبية على السلطان العثماني ليقبل شروط محمد علي والتي مكنته من السيطرة على الشام. أما ١٨٣٩م فبالرغم من سعيه إلى القوى الأوروبية لمساندة مطالبته في الحكم الوراثي في عائلته إلا أنه لم يكن مستعداً للتنازل عن شروطه كما لم تكن هذه القوى مستعدة لمسندته بعد أن شعرت بتهديده لمصالحها في الشام ومصر، ومن ثم اختلفت الحسابات الأوروبية مع حسابات محمد علي هذه المرة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كان لتعاون محمد علي مع القوى الأوروبية حدوده، فإذا كانت التوازنات الأوروبية العثمانية أعطت له بعض فرص المناورة كما فرضت عليه كثيراً من القيود بعد ذلك إلا أنه لم يكن مستعداً للتعاون في الحالة التي تتعدى فيها مكاسب الطرف الأوروبي ما يمكن لالتزاماته الإسلامية أن تتحمله، وظهر ذلك جلياً في

مناسبة ما قيل عن ملابسات موقف محمد علي من الغزو الفرنسي للجزائر، فإذا كانت العديد من الاعتبارات قد دفعت فرنسا إلى محاولة إقناع محمد علي بتأييد قرار مشروع الغزو الفرنسي للجزائر حتى تتجنب احتمالات رد الفعل لمسلمي شمال أفريقيا وكذلك ردود فعل الدول الأوروبية الأخرى في حالة قيام فرنسا بمفردتها بالجملة إلا أن محمد علي وأن كان رحب في بداية الأمر إلا أنه طلب منها أن تتركه ينفرد بغزو الجزائر لحسابه الخاص حيث أن الحملة يجب أن تحتفظ باللون الإسلامي البحت على أن يؤدي الجزية للباب العالي وأن يلتزم برعاية مصالح الغرب، وأدى تصميم فرنسا على ضرورة مشاركتها محمد علي في الحملة إلى رفض محمد علي لهذا الطلب حتى لا يتعرض للسخط من العالم العربي والإسلامي في وقت حرج قد يهدد كافة مشروعاته السياسي. وبخلاف هذا التبرير لرفض محمد علي ترى مصادر أخرى أن السبب يرجع إلى تهديد إنجلترا له بزوال سلطانه في مصر وتحطيم أسطوله، وفي المقابل اقترحت عليه بريطانيا التوجه إلى الشام.

أن فهم التفاعلات بين المستويات الثلاث السابق توضيحها لا بد وأن يقودنا ليس إلى الاختيار بين أي من هذه الاتجاهات الثلاثة في تفسير دوافع وأهداف محمد علي ولكن إلى القول بأن جميعها تمثل تطوراً مرحلياً في سياساته

فإذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد علي (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الإصلاح الداخلي والتعاون مع الدولة العثمانية (في القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فإن ذلك يعني أنها اتسمت بالسعي من جانب محمد علي لتطوير عناصر القدرة وإثبات الدور المتميز في خدمة السلطان كوالي مسلم، وأن سعي هذا الوالي لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل في نطاق النظام العثماني حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة.

ولكن سرعان ما حدث تحول في هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الإصلاح وتدعمت أركان الجيش المصري على نحو وجد به محمد علي - كما يقول البعض - نفسه في حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحت أكبر قوة في الدولة الإسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها في أحداث هذا التحول - كما سنرى لاحقاً - وعبر ذلك التحول عن نفسه في الصدام مع العثمانيين في الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعي لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود

المصري في الشام، ولهذا فإن هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد علي (حتى ١٨٣٣م بعد صلح كوتاهية) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتي والدور الخاص المتميز ولكن ظل محمد علي حتى بعد ضم الشام و صلح كوتاهية مجرد والي عثماني يدفع الجزية.

أما المرحلة الثالثة التي شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصري في الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصري لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب) وسعى محمد علي لتعبئة اعتراف دولي بحكم أسرته الوراثي، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها في ظل النظام العثماني، فلقد كانت تفرض على محمد علي النظر في إمكانيات الاستقلال الحقيقي أو إصلاح الدولة العثمانية أو استبدال "الرجل المريض" برجل آخر مسلم أكثر صحة.

أي أن محمد علي، وإن وصل إلى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية المريضة والضعيفة، فإنه كان يريد إقالة الدولة الإسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أي "إسلامياً" وليس "قومياً" بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال، كما لم يكن عثمانياً بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال. بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لا يعني تحيزاً قومياً عربياً -بالمعنى الحديث- ولكنه يعني أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل إلى مركز قوة آخر - غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - يمكن أن يقوم بدوره في إحياء قوة الإسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك.

وهنا وفي هذه الحالة لم يكن ممكناً لمحمد علي -الذي سعى ونقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها في وقف الإصلاح الديني بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها في نوارين، لم يكن ممكناً له أن يحظى بمساندة أي طرف أوروبي حتى أكثرها عداوة وتربصاً بالدولة العثمانية في هذه المرحلة، فلقد أضحي المتغير الأوروبي حاسماً في تأثيراته السلبية على العلاقات المصرية- العثمانية وخاصة في ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء إلى مساندة طرف غير مسلم.

ومن ثم فإن إشكالية السلوك الخارجي لمحمد علي تمثلت في أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد إلى تحالف و اتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلاً

من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية).

ولم يكن مرد هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية- الأوروبية فقط ولكن الاتفاق الأوروبي على إجهاض أي حركة إحياء للقوة الإسلامية وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأي ثمن، ولذا فلا يكفي القول -كما يصدر عن البعض- أن الخطأ الأساسي لمحمد علي قد تمثل في عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الإمبراطوري العثماني للنظام الأوروبي الدولي أو أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمحا لمحمد علي بتحسين شروط مكانة مصر أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادي آثار تقسيم الإمبراطورية بواسطة الدول الأوروبية، ولكن يجب القول إنه أخطأ في فهم أن التحالف مع أوروبا كان ممكناً طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية في مواجهتها مع الدول الإسلامية، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض في الحالة العكسية.

ثانياً: حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبي:

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبي من ناحية أخرى على نحو يبرز مدى تضخم تأثير الضعف العثماني وتأثير المتغير الأوروبي على منع إحياء القوة الإسلامية.

١- السياسات العثمانية: المساهمة في إجهاض الحركات الإصلاحية الإقليمية:

تعددت المقولات وتباينت الاتجاهات حول مدى مسئولية الحكم العثماني للوطن العربي عن ركود وتخلف الأخير وعن استعمارهم من عدمه. هذا ويساعد استخلاص أهم أنماط السياسة العثمانية تجاه حركات القرن ١٩م على إلقاء الضوء على بعض المقولات.

ومن أهمها مقولتان متضادتان متصلتان بهذا الموضوع من الدراسة وهما: أن الدولة العثمانية منعت اتصال المنطقة بالغرب وحضارته، وأن المنطقة العربية قد قبلت الجمود كئمن للدفاع العثماني عن الأرجاء العربية ضد الخطر الأوروبي.

فما مدلول المسلك العثماني تجاه النماذج الثلاثة السابق توضيحها من حركات الاستقلال الذاتي -بالنسبة لهذه المقولات وخاصة أن اثنين من هذه الحركات (مصر

والعراق) قد قامت على الاتصال بالغرب في حين كانت الحركة الثالثة (الوهابية) ضد الغرب نفسه.

في البداية يجدر الإشارة إلى مقولة متوازنة في هذا الشأن وهي تتلخص كآآتي: يرجع الركود إلى أن القوة العثمانية قد حالت بلا شك دون اتصال أمم الدولة بالحضارة الأجنبية عموماً والحضارة الأوروبية الناهضة خصوصاً.. ولكن الباحث المنصف لا يستطيع إلا أن يسلم بأن الأوروبيين في القرن ١٦م وما تلاه ما كانوا على استعداد لأن يقدموا للشرقين المسيحي والمسلم ثمرات نهوضهم العلمي هدية خالصة.. كذلك فلا سبيل للقول بأن الشرق العثماني كان يستطيع الإفادة من النهضة الأوروبية دون أن ينزل عن استقلاله وحرية.

ومن المقولات الأخرى المتوازنة في هذا الشأن تلك التي تعترف بأن الدولة العثمانية قد تولت المنطقة وهي على قدر كبير من الإعياء ولم تكن قادرة على إزالته وأنه لا يمكن قبول القول بفرضها العزلة والتخلف على إطلاقه دون التعرض للأسباب والسياقات التاريخية التي أدت إلى ذلك، فأحد أسباب فرض هذه العزلة هذا الخوف من الصراع المستمر مع العالم المسيحي بقواه المختلفة المتعاقبة، ومن ثم الحرص على الدفاع عن الأراضي الإسلامية وسلامتها ضد البرتغاليين في البداية ثم الاستفادة من بريطانيا وفرنسا ضد روسيا حتى وصل الأمر إلى إفساح المجال أمام السيطرة الأوروبية، ومن ناحية أخرى لا يعني التأخر النسبي للأراضي التابعة للدولة العثمانية أن الحمن العثماني وحده هو المسئول لأن جهود الدولة العثمانية تركزت لمواجهة الهجوم الأوروبي المضاد ولأن الاضمحلال الاقتصادي نتيجة تحول طرق التجارة، والاضمحلال الثقافي نتيجة انتشار التصوف ونمو التخوف الديني تجاه الانشقاق المذهبي كان قائماً من قبل، ولأن العصبية المحلية والصراعات بينها استنزفت جانباً كبيراً من ثروات الأقاليم على حساب القاعدة الكبرى من المسلمين، ولأن النظام العثماني حفظ لمسلمي هذه المناطق هويتهم الإسلامية والقومية.

وبالرغم من الاعتراف بأهمية هذه التحليلات المتوازنة إلا أن الاتجاه العثماني للحفاظ على القائم ضد الخطر الخارجي وأن كان قد ساعد على الدفاع عن الأراضي الإسلامية لفترة طويلة إلا أن هذا لا يعني أنه لم تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية تزايدت في أوقات اقتراب الخطر الأوروبي وتكرار الهزائم وكانت الحركات الاستقلالية والإصلاحية من أهم علامات هذه التغيرات فكيف كانت سياسة الدولة العثمانية تجاهها؟

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة في إطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام
يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات في إجهاض
هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب إمبراطوريتها حيث تمكن عند
منتصف القرن ١٩م -وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة- من إعادة إدماج أقاليمه
(مصر- الشام- العراق- الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة
الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة. وهنا معنى الدرس والذي يكمل معنى
الدرس المستخلص من دراسة السياسات الإصلاحية العثمانية وهو أن ثمن تجديد
عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الإسلامية للمجتمع
ومصالح الأمة بأكملها.

هذا ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية إلى:

نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة إليها، ونمط التوالي في إجهاض
الحركات.

بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة:

فهو يتسم بعدم السرعة في المبادرة بتوجيه الضربة إليها ولكن اتسم بالسكوت
عنها في البداية (الوهابية- السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح
عثمانية (محمد علي- ممالك بغداد)، فطالما كانت الدولة العثمانية في حاجة لخدمات
الوالي القوي وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لا تمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة
مؤقتاً عنها أو توظفها.

فمن ناحية: لم توجه الدولة العثمانية الضرب إلى الحركة الوهابية بواسطة محمد
علي إلا ابتداءً من ١٨١١م أي بعد أكثر من نصف قرن على ظهورها ثم تحالفها مع آل
سعود، وذلك عندما امتدت توسعات الدولة السعودية والدعوة الوهابية من نجد إلى
الشاطئ الشرقي والحجاز بحيث أخذ القلق يعترى الدولة العثمانية من طموحات
السعوديين، فرغماً أنه لم يكن للعثمانيين نفوذ ملحوظ في نجد منطلق الدعوة الوهابية
والحركة السعودية إلا أن الاستيلاء على المدينة ومكة هدد بفصل الحجاز وخروجها
عن السيادة العثمانية على نحو كان يفقد الدولة العثمانية أحد أهم مظاهر الزعامة للعالم
الإسلامي، ولذا فبعد أن نشطت في اتهام الحركة الوهابية بالكفر والخروج على طاعة
ال خليفة والتشهير بها في أرجاء العالم الإسلامي اتجهت إلى تصفيتها عسكرياً وذلك

انطلاقاً من الشعور بما أضحت تمثله هذه الحركة من خطورة على مشروعية الحكم العثماني للدول العربية.

بعبارة أخرى: فلقد كان الحفاظ على النفوذ في الحجاز لا يبد منه حتى تتم تشكيلات الخلافة ولذا وبالرغم من تعدد الثورات في أنحاء الامبراطورية وتعدد صور التحدي لها فلقد حرصت الدولة العثمانية - فور انتهائها من التهديد الفرنسي لمصر والشام - على البدء في اخماد الحركة الوهابية حتى لا يهون أمرها على رعاياها من المسلمين. هذا ولقد وجدت السلطة مبرراً لهذا العمل وهو الخوف من أثر هذه الفئة على تفريق كلمة المسلمين على نحو يحقق هدف الأوروبيين الذين يسعون الى امتلاك بلاد المسلمين.

ومن ناحية أخرى: اتجهت الدولة العثمانية- في نفس الوقت الذي بدأ إبراهيم باشا ضمه للشام - لتصفية داوود باشا في العراق ومن ثم كانت اعادة السيطرة المباشرة على العراق هي أول خطوة في اعادة السيطرة العثمانية على المشرق العربي ومصر. ولقد سكتت الدولة العثمانية على حكم ممالك بغداد دون اعادتهم لنطاق سيطرتها المباشرة نظرا لما قدموه من خدمات في مواجهة الخطر الفارسي أو البريطاني، ولكن حين ظهرت نوايا داوود باشا في توحيد أرجاء العراق وتنفيذ مشروعات أكثر استقلالية تحرك ضده بقوة السلطان محمود الثاني التنفيذ السياسة الرامية لإعادة إحكام السيطرة على أقاليم الإمبراطورية، ولقد وجد السلطان مبرره في هذه الحالة أيضا وهو عدم دفع العراق للأموال التي طلبها السلطان في حربه مع روسيا (١٨٢٨م - ١٨٢٩م) وكذلك حث العصبية المحلية السلطان للتخلص من داوود باشا نظراً للأضرار التي لحقت بهم من جراء سياساته المركزية هذا ولقد ظلت العراق حتى نهاية الستينات من القرن ١٩م بالنسبة لدولة العثمانية منطقة خلفية هادئة حتى بدأ يحدث فيها تغير أساسي مع مدحت باشا.

ومن ناحية ثالثة: كان إجهاد حركة محمد علي بمثابة الحلقة التي أحكمت بها الدولة العثمانية سياستها في إعادة إدماج ولايات القلب العربية في الإمبراطورية العثمانية فبعد تصاعد خطوات الاستقلالية من جانبه وبعد أن استعان به السلطان في ضرب الحركة الوهابية والثورة اليونانية في المرحلة الأولى من تطور حكمه والتي اقتصرتها أهداف مشروعته على تدعيم عنصر قوة دولته في حدود مصر، وبالرغم من تعدد المقولات عن أهداف السلطان العثماني من هذه الاستعانة لتعويض عجزه الفعلي عن الحركة بمفرده (نظرا للبعد عن الحجاز ونظرا لعدم توافر الجند اللازمة للقيام بهذه المهمة في وقت كانت الساحة الأوروبية في ظل الحروب والتحالفات النابليونية تموج بالخطر، أو سواء خلال أزمة الانكشارية والقضاء عليها) أو لاستنزاف محمد علي للحيلولة دون مشروعه الاستقلالي، إلا

أنه تجدر الإشارة إلى أن انجازات محمد علي في كلتا الحملتين - بالرغم من الخسائر والاستنزاف في كل منهما- كانت دافعا أساسيا نحو خطوة أكبر في مشروعه الاستقلالي أي أن الاستعانة العثمانية بمحمد علي خاصة في ضرب طرف مسلم (الحجاز) أو وعده بالشام مقابل المساعدة باليونان أثرت على الحركة على نحو يختلف عن نوايا السلطان العثماني الأساسية بفرض صحة المقولات السابقة عن أهداف الاستعانة بمحمد علي بعبارة أخرى إذا كانت مساعدة محمد علي للسلطان ضد الوهابيين قد غدت أطماعه ليمتد خارج مصر فان رد الفعل العثماني بعد اليونان أي رفض إعطاء محمد علي ولاية الشام قد أعطته الدافع والمبرر لتحقيق هدفه الاستراتيجي والبدء في تنفيذ الطور الثاني من برنامجه الاستقلالي.

وبقدر ما كان التوجه العثماني لاجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية فلقد كان إجهاض حركة محمد علي لأسباب سياسية بالدرجة الأولى فقد كان يهدد الدور السياسي لآل عثمان ويجرده من أركانه الأساسية في حين كان الدور الوهابي يجرده من أركانه الشرعية - الدينية.

ب- أما عن الأدوات المستخدمة في الإجهاض فهي متنوعة:

أولاً: استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق ١٨٣١م، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لا تتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية.

ثانياً: استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية وهذا امتداد لتوظيف عثماني في توظيف الولاة الأقوياء لإعادة النظام والاستقرار من المنظور العثماني في بعض المناطق، والى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد علي- كما سبق التوضيح - في هذه المهمة فانه يمكن إضافة بعد آخر وهو عدم إمكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد الأطراف الأوروبية وذلك ليس فقط نظرا لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتي تحول دون هذه التعبئة نظرا لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسي للانفراد بشمال أفريقيا ولكن ونظرا للحساسية الدينية لهذه المنطقة التي كان لا بد وأن يترتب عليها عواقب أوخم بالنسبة للسلطان العثماني إذا ما استعان بطرف أجنبي مثل فرنسا (التي كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد علي.

ثالثاً: الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو يمهّد السبيل للتدخلات الخارجية وذلك في مواجهة مشروع محمد علي، حقيقة قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضا بأطراف اجنبية (بفرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية وتحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة

القوى الخارجية الطامعة فيها أى بريطانيا وفرنسا، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضا، ولكن الذى يجدر الانتباه اليه في حركة السلطان العثمانى هو نمط استعانتته المخلف عن نمط استعانة محمد علي بل وعن نمط الاستعانة العثمانى بالأطراف الخارجية بصفة عامة. فإذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن ١٨م أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية الا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبى كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظرا له لدى السلطان العثمانى في حركته في مواجهة هذه العصبيات، وإذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التى كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضا في القرن ١٨م (راجع الفصل السابق) يمكن أن تفسر لنا هذا النمط فان التردى في الضعف العثمانى من ناحية والتزايد في دور المتغير الاوروبى من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن ١٩م.

فضلا عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على احباط مشرور محمد علي حيث توالى الهزائم العسكرية للجيش العثمانى أمام الجيش المصرى (١٨٢٠م-١٨٣٧م)، كذلك حين بادر السلطان ١٨٣٩م باعلان الحرب على محمد علي، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية حول الامبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الإمبراطورية لمواجهة أهداف روسيا وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطانى الفرنسى) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجى وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي، ولقد تمكن السلطان العثمانى من تحقيق هذه التعبئة بعده سبل من أهمها مايلى:

١- الاستعانة بالجند الروس لحماية استانبول والمضايق ضد محمد علي في بداية أعماله في الشام على نحو أثار عواطف المسلمين ضد السلطان وبجانب محمد علي، وكان هذا الاعتماد على روسيا سبيلا للتشدد في التفاوض مع محمد علي.

٢- إصدار فرمان السلطانى الأول المعروف بخط كلخانة ١٨٣٩م خلال اشتداد الأزمة الثانية مع محمد علي، ولقد اتفقت التفسيرات على أن هذا التزامن كان نتيجة رغبة السلطان في تعبئة مساندة القوى الأوروبية لمواقفه ضد محمد علي، وبالطبع يمكن فهم مدلولات هذا التزامن على ضوء فهم المصدر الحقيقى للإصلاح الذى أعلن عنه هذا فرمان أى المساواة بين الملل والطوائف المسلمة وغير المسلمة.

٣- لم يبد العثمانيون أية مقاومة أو اعتراض على احتلال بريطانيا لعدن بل حصل الإنجليز من الباب العالى على فرمان يسمح للأسطول البريطانى باستخدام ميناء عدن، وقبل العثمانيون هذا الوضع في مقابل مساعدة بريطانيا لهم لوقف محمد علي، ومع ذلك فلقد حاول العثمانيون بعد ذلك استعادة السيطرة على اليمن ١٨٤٩م ولكنهم فشلوا ولم تتجح محاولاتهم إلا في ١٨٧٢م وذلك نتيجة الصراعات الداخلية بين القوى المحلية في اليمن. ويتضح لنا هذا الموقف

العثماني بالنظر الى أهداف الحملة الثانية لمحمد علي في الجزيرة وأثرها وتفاعلاتها مع السياسات البريطانية في المنطقة.

٤- وفي سياق التقليد العثماني الرامي دائما الى دعم تصرفات الدولة بفتاوى شرعية، فعندما تحرك محمد علي باشا الى سوريا أعلن السلطان وجوب محاربتة بناء على فتوى، وعندما اضطر الى مهادنة ابراهيم باشا في كوتاهية صدرت فتوى أخرى بجواز العدول عن تأديبه حيث اعتبر السلطان دخول الجيوش المصرية سوريا عصيان من محمد علي يجب قمعه ورده.

السياسات الإصلاحية الناقلة من الغرب والتي أدت الى زيادة النفوذ الأوروبي، والتدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة، أو الصمت عن خلافات عربية - عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب في مواجهته مع الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في التوازن العالمي.

ومما لا شك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل في حالات أزمات الشرق الاسلامي وبين نظائرها في حالات الشرق الأوروبي لتبين أن الهدف الأوروبي كان واحداً وإن اختلفت السياقات والأدوات، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتها، ولذا ففي حين جاءت ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية في بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتي الإسلامية التي أيا كانت حقيقة أو درجه نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الإصلاحية لها فقد كانت تمثل إضافة في عملية إحياء قوة الدولة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب.

كيف أذن تم توظيف هذه الأدوات في مواجهة النماذج الثلاثة للحركات الاستقلالية السابق توضيحها؟

أ - لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة في الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد علي بتنفيذ مهمته التي أوكلها السلطان إليه لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة في أن واحد، فمن ناحية المصالح الآجلة كانت مهمة محمد علي تعنى القضاء على فرصة لإصلاح ديني تمثل إحياء للإسلام ومبادئه في صورته النقية وهو الإحياء الذي كان لا بد وأن يكون له انعكاسات على القوة الإسلامية في مجموعها نظراً لأثره في تجديد الأمة وإحياء فكرة الجهاد، ولهذا فان البعض رأى

أن مهمة محمد علي كانت تعنى خنق الإسلام لنفسه لأنه كان من الخير للإسلام أن تتعاون القوتان المصرية والوهابية حيث أن محمد علي أراد أن يعيد مجد الدولة الإسلامية من الناحية السياسية في حين أراد الوهابيون أن يعيدوه من الناحية الدينية ولكن ظروف السياسة قضت أن تكون القوتان ضد بعضهما وذلك بعد أن اختلفتا في السبيل الذى اختارته كل منهما لإدراك غرضهما المشترك وهو إصلاح الدولة الإسلامية. ويظل تحليل أسباب هذا الصدام وتفسير انتصار محمد علي على الوهابيين والبديل الذى كان يمكن أن يواجه الوهابيين في حالة رفض محمد علي تنفيذ أوامر السلطان - تظل هذه الأمور في حاجة الى تحليل حيث أنها تثير بقوة معضلة العلاقة بين القوة الروحية والقوة المادية ومدى تأثير توافرها معا أو إحداها على إحياء القوة الإسلامية.

أما من ناحية المصالح العاجلة: فهي تتصل بالمصالح المباشرة البريطانية في الخليج والهند، وبالتنافس الفرنسى - البريطانى حول المنطقة، فلقد شارك الإنجليز في التشهير بالحركة لأن أى اضطراب يصيب بلاد العرب كان يهدد طريق التجارة للهند ولأن بعض مسلمى الهند قد اتصلوا بالحركة في مواسم الحج وبدأوا دعوات مماثلة في الهند. كذلك كان القضاء على الحركة يعنى القضاء على فرص توحيد أرجاء الجزيرة والخليج في كيان سياسى واحد، حيث كانت توسعات الدولة السعودية الأولى قد بدأت تحقيق مثل هذه الوحدة والتي كان لا بد وأن يتعارض مع خدمة المصالح البريطانية التجارية والاستراتيجية المتنامية في هذه الفترة.

لذا فإن أعمال محمد علي في الحملة الأولى التى قاومت ما يسمى "القرصنة الوهابية في الخليج" كانت تخدم مصالح شركة الهند الشرقية ولذا أرادت بريطانيا، التى كانت تحرص على إخضاع سواحل الجزيرة الشرقية والجنوبية تأميناً لطرق تجارتها، التحالف مع محمد علي والاستعانة به في عمليات هذا التأمين، أى من أجل تدمير موانئ الإمارات التى كانت سفنها تهدد المصالح البريطانية، ولقد رفض إبراهيم باشا المقترحات البريطانية بهذا الصدد على أساس أنها تعنى التخريب كما أنها تتعارض مع أهداف الدولة العثمانية.

هذا ولقد كان ضرب القوة الوهابية باعتبارها القوة الرئيسية في الجزيرة بين عدة أحزاب عربية أخرى تتفاوت في ولاءاتها بين فارس وتركيا، وعربية غير وهابية - يخدم مصالح بريطانيا في تنافسها مع فرنسا ويفوت الفرصة على نابليون الذى حاول

التحالف مع بعض هذه القوى ضد الدولة العثمانية، وهو الأمر الذى كان يهدد مصالح بريطانيا حيث كان هدف نابليون - وفق إشارة بعض المصادر - هو تسهيل زحف جيشه إلى الهند والسيطرة على الطرق المؤدية إليها عبر الجزيرة والخليج وذلك عن طريق الاتفاق مع بعض شيوخ القبائل ١٨١١م لمخاضة العثمانيين ومقاطعة الوهابيين، وبالرغم من قدرة بريطانيا على إقناع الوهابيين بمحاربة هذا الحلف المتحالف مع فرنسا إلا أن انهزام الوهابيين أمامه دفع سعود إلى التصالح مع زعيمه حيث تجمع بينهما على الأقل العداء المشترك للعثمانيين والذي كان يفوق في هذه المرحلة أى ارتباطات مع الإنجليز، ووصلت الأمور إلى نهايتها في الوقت الذى كان مصير نابليون قد أخذ يتغير في أوروبا وحيث كانت جيوش محمد علي تقوم بمهمة أساسية.

وهكذا فإذا كان الضعف العثماني من ناحية والانهيار الصفوي من ناحية أخرى قد وفر الظروف المناسبة لنمو واتساع الدولة السعودية الأولى خلال النصف الثانى من القرن ١٨م وأوائل القرن ١٩م وإذا كانت عدم قدرة دولة أوروبية بمفردها على إقامة وجود غير متنازع عليه من قوة أخرى في منطقة الخليج في هذه المرحلة قد ساعد أيضا هذا النمو وهذا الاتساع، فإن نجاح بريطانيا في الانفراد بالنفوذ في هذه المنطقة والذي ظهر في أوائل القرن ١٩م قد تحقق بعد الانسحاب المصرى السياسى والعسكرى عقب انتهاء الحملة الأولى ١٨١٨م. ولقد تدعم هذا النفوذ البريطانى تدريجياً خلال القرن ١٩ في الإمارات العربية وعمان، ولهذا سنجد أن الموقف البريطانى من الحملة المصرية الثانية سوف يتغير تماماً نظراً لتغير علاقات بريطانيا بمصر ونظراً لتغير وضعها في الخليج خلال الربع الثانى من القرن.

ب - أما العراق فلقد كانت ساحة هامة لتنافس النفوذ البريطانى -الفرنسى قبل أن ينفرد النفوذ البريطانى بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربى وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة، فبعد الحملة الفرنسية التى أبرزت أهمية العراق - وليس مصر والشام فقط في التنافس البريطانى - الفرنسى لعبت القوتان دورهما من خلال التأثير على تولى أو عزل بعض الباشوات لمماليك أو التأثير لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالى، فضلا عن استخدام أداة الإمداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها، أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله إذا حدث العكس

فعلى سبيل المثال ساعدت بريطانيا في تولى سليمان باشا الكبير أشهر الباشوات (١٧٨٠م - ١٨٠٢م) مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالي لعزل سليمان الصغير ١٨٠٨م لصدافته مع الفرنسيين.

ومنذ ذلك الحين تلاشى أى أثر للنفوذ الفرنسى وانفرد الإنجليز بالنفوذ في العراق والذي أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن ١٩ وحتى وصل إلى حد الاستعمار المباشر ١٩١٤م ولقد كان مبعث اهتمام بريطانيا بالعراق ليس وزنها التجارى ولكن أهميتها الاستراتيجية كنقطة محورية على طريق المواصلات إلى الهند، وخاصة من المتوسط عبر الشام ثم الى الخليج العربى عبر مياه نهري دجلة والفرات. ولقد سعت بريطانيا لخدمة وتوظيف هذه الأهمية من خلال اهتمامها بتطوير سبل المواصلات البحرية والنهرية والحديدية والبرية طوال القرن ١٩م، ولقد تجددت هذه الأهمية الاستراتيجية بعد الحملة الفرنسية التي أثرت على فاعلية طريق الشام والعراق بالنسبة لبريطانيا، كذلك تجددت هذه الأهمية في فترة حكم محمد علي وتأثيره على فاعلية طريق مصر نحو الهند بحيث بدا أن استقلالية وقوة مصر تمثل خطورة على الطريق المار بمصر مما يستدعى البحث عن طريق آخر، وهنا برزت أهمية طريق العراق.

ولقد كان لآخر ممالك العراق داوود باشا دوره ووضع في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه، فبقدر ما كانت سياسات داوود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ما كان التعاون معه، وبقدر ما أضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطانى لإقصائه، ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتي اتبعتها داوود على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا التحدى وبداية النهاية بالنسبة له وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى وهي الفرصة التي توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الانجليزى-الفرنسى حول مصر والشام بعد نابليون، فلقد كانت حالة الانفراد البريطانى بالنفوذ ذات تأثير سلبي على إمكانيات مشروع داوود باشا في الاستمرار، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر لحظة من أهم عناصر قوة محمد علي، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربص من جانب السلطان محمود الثانى، مفسراً أيضاً لتأرجح داوود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعادة ومفسراً أيضاً لتوقيت ضرب السلطان العثماني لهذه الحركة..كيف؟.

فمن ناحية: يرجع العداء بين داوود باشا وبريطانيا إلى اتخاذ الأخيرة لموقف الحياد بين الأطراف المتنازعة على باشوية بغداد بعد عزل سليمان باشا الصغير الذي تم عزله بمقتضى تدخل بريطاني فلقد كان داوود باشا أحد هؤلاء الأطراف، ولقد تبنى بعد تولية الباشوية سياسات من شأنها الإضرار بالتسهيلات التجارية التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون ومن شأنها أيضاً زيادة الضرائب المفروضة عليهم ولقد دفعه إلى هذا الاتجاه ما لمس من تزايد مركز القنصلية البريطانية في العراق بحيث أضحت بغداد مركزاً للسياسة البريطانية في العراق والبلاد العربية وكل البلاد التركية الآسيوية.

ومن ناحية أخرى: وتحت ضغوط بريطانية على المصالح التجارية لداوود باشا تمت إزالة التوتر بينه وبين بريطانيا وعادت الوكالة التجارية البريطانية إلى نشاطها ونمت المصالح التجارية البريطانية إلا أن نشاط داوود باشا الداخلي (السياسات الاحتكارية، توحيد العراق) كان يهدد بتقوية العراق فتسقط كل الخطط بشأن توظيفها كطريق موصل للهند وذلك من خلال استغلال تطوير الملاحة البحرية في نهري دجلة والفرات، ولذا فإن السلطان العثماني بالرغم من تفكيره الدائم في القضاء على ممالك العراق إلا أنه توقف عن تنفيذ ذلك مؤقتاً نظراً لتصدى داوود باشا للخطر البريطاني على الخليج. ولقد تجلت صور هذا التصدى خلال المراحل الأخيرة من الحملة المصرية الأولى على الجزيرة وبعدها مباشرة، فلقد سعى داوود باشا بدوره للسيطرة على منطقة الإحساء (كتمهيد لجهوده في محاولة توحيد العراق وذلك بتأمين امتدادها الجنوبي) قبل أن يتمكن إبراهيم باشا من هذا بعد أن أسقط الدرعية ١٨١٨م، ولكن أدى تزايد الخطر البريطاني على موانئ الإمارات العربية في أواخر ١٨١٩م إلى إيقاظ مخاوف كل من بغداد والقاهرة واستانبول من عواقب الوجود البحري البريطاني، ومنا ظهرت مواقف داوود باشا من الإمتيازات البريطانية والتي أثارت أزمة سرعان ما تم حلها ١٨٢٢ كما سبق الإشارة.

ولكن من ناحية ثالثة: أدى تزايد توطد العلاقات بين داوود باشا والقنصل البريطاني - بعد اتفاق ١٨٢٢م - وظهور بوادر تنفيذ المشروع البريطاني بشق قناة بين نهري دجلة والفرات، أدى هذا إلى تجديد مخاوف السلطان من داوود باشا الذي تركزت مصادر الثروة والسلطة في يده، ولذا أرسل حملة عسكرية للقضاء عليه، وتبين بعض المصادر أن هذا التحرك كان بناء على وشاية من الإنجليز ضد داوود. هذا ولم

يمثل القضاء عليه أزمة دولية كما أنه تم بواسطة قوة عثمانية عسكرية ولم يتطلب ضغوطاً دبلوماسية وعسكرية خارجية كما حدث مع محمد علي.

ج - وكانت السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد علي بصفة خاصة ذات مدلولات كبيرة بالنسبة لأبعاد المقولة المطروحة - فيما سبق - حيث كانت المسألة المصرية هي الساحة الحقيقية التي أوضحت أبعاد هذه المقولة عن أهداف وأدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية - العربية، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسي البريطاني من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية العربية.

وفي حين أبرزت مصادر غربية تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية أساساً على السياسات الأوروبية تجاه محمد علي انطلاقاً من الحرص على تكامل الإمبراطورية العثمانية وعدم اندلاع حرب أوروبية بسببها تحقق مكاسب لروسيا في هذه المرحلة، فإن مصادر أخرى عربية أساساً أبرزت تفسيرات آخر محوره الرغبة في إجهاد المشروع المصري لما له من آثار على إحياء القوة الإسلامية سواء في نطاق الدولة العثمانية أو كبديل لها، وهو الإحياء الذي كان يتعارض مع مختلف مصالح القوى الأوروبية، فبالرغم من اختلاف توجهات هذه المصادر العربية حول تقويم دوافع وأهداف محمد علي - كما سبق ورأينا - إلا أنها اتفقت على هذا التفسير أي ارتباط أسباب ضرب نمو القدرة المصرية بالتناقض الذي أثارته مع المصالح الغربية، وهو التناقض الذي ازداد وضوحاً خلال حرب الشام الثانية، فإدا كان محمد علي قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة السلطان العثماني وفي مواجهة أطماع القوى الخارجية في مصر، إلا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد علي، فمطامحه وقدراته قد وصلت إلى حد بعيد في تهديد المصالح الغربية إلى حد لا يسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك، فبعد أن كان الدور الفرنسي متردداً وغير حاسم في مساندة محمد علي دائماً بالصورة التي كان يأملها لدرجه دفعت محمد علي إلى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تماماً وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد علي لدرجة جعلت البعض يقول إن فرنسا قد

أسلمت مصر لإنجلترا، ومهما كانت مبررات فرنسا (أى حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمرًا هامًا وهو أن مصير إمبراطورية محمد علي قد أرتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربى. هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطانى والفرنسى (وكذلك الروسى) في هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصرى مع السلوك الأوروبى، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية - إلى حد كبير - على تطور مشروع محمد علي أى تطوره من مجرد السعى إلى تدعيم القوة الذاتية إلى السعى لتوسيع نطاق نفوذه وأخيرًا إلى الرغبة في الاستقلال التى قادت إلى السقوط، كذلك لا ينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها، فهذه السياسات هي التى ساهمت في التمكين لمحمد علي في البداية في الشام ثم في توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك فما هي إذن هذه الأنماط؟.

من ناحية: وضع خلال مرحلة الصراع بين القوى الداخلية في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية وحتى انفراد محمد علي بالسلطة أن الدور البريطانى قد تركز على الاتصال بأجنحة المماليك الأكثر ميلاً للسلطان العثمانى، وكان هذا الجناح بزعامة الأفى بك، ومع ذلك تراوحت الروايات حول درجة ونمط علاقة الأفى بك بإنجلترا هل كانت انصياعًا تامًا مقابل المساندة أم أن إنجلترا لم تعطه اهتماما في الأصل حتى لا تفسد علاقاتها مع السلطات؟ كذلك تراوحت الروايات حول درجة تأثير فرنسا في عملية ولاية محمد علي. ومع هذا التراوح يمكن القول بأن عدم التدخل الحاسم من جانب إحدى الدول لفرض شخصية معينة قد فتح السبيل أمام جهود السيد عمر مكرم والتى أثمرت وصول محمد علي إلى السلطة.

ومن ناحية أخرى: وبالنظر إلى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتى الشام (١٨٣٠م - ١٨٣٣ن، ١٨٣٩م - ١٨٤٠م نجد أن هذه السياسات أدت في الأزمة الأولى إلى إنقاذ السلطان وفي نفس الوقت مكنت لمحمد علي وأهدافه، في حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم إسقاطه في الأزمة الثانية.

فخلال الأزمة الأولى: كان تدخل روسيا بإثارة مخاوف السلطان من محمد علي عاملاً مصعدًا للخلاف بين الطرفين ومهيئًا في نفس الوقت للتدخل الروسى المباشر

بحجة مساندة السلطان في حين كان هذا التدخل يهدف الى التصدى لمحمد علي الذي كان يهدد بإقامة كيان قوي قرب حدود روسيا القيصرية تصبح مواجهته أصعب من مواجهة الدولة العلية الضعيفة.

ولقد دفع هذا المسلك الروسى الذى جاء أيضا استجابة لاستتصار السلطان العثمانى بالقيصر - والذى كان خروجاً في نفس الوقت على التوجه الروسى العام نحو الدولة العثمانية والساعى دائماً لإسقاطها - دفع هذا المسلك بالقوى الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا للتحرك على النحو الذى يحول دون تفاقم الوضع واندلاع حرب جديدة أوروبية تحقق مكاسب لروسيا، وبالرغم من تخوف انجلترا من محمد علي أكثر من تخوفها من السلطان إلا أن حسابات المصلحة دفعت بها لمساندة توسع محمد علي خارج مصر وذلك حتى توقف تقدم الروس ويزيد من شعور السلطان بالحاجة للمساندة البريطانية، وفي نفس الوقت فإن فرنسا تحت ضغط متطلبات صراعها مع بريطانيا شجعت محمد علي في توسعه ولكنها طالبت في نفس الوقت بالاعتدال في مطالبه حتى لا تتسع دائرة الحرب، ولذا ساهمت فرنسا في الضغط على الطرفين للوصول إلى الصلح بين السلطان والوالى محمد علي وهي تتخوف في نفس الوقت من عواقب واحتمالات حكم محمد علي للشام.

هذا ولقد ساعدت الحسابات العثمانية في هذه المرحلة (قبول التصالح للاستعداد للجولة الثانية) وحسابات محمد علي أيضاً على نجاح هذا المسلك الأوروبى التصالحى، حيث أن محمد علي وبفرض قبول فكرة التدرج المرحلى لمشروعه لم تكن خطه قد وصلت بعد الى أقصى أهدافها، بل وجد أن مصالحه في هذه المرحلة لا تستوجب التشدد في مواجهة الدول الأوروبية أو السلطان.

أما الأزمة الثانية: فلقد نشبت بعد ست سنوات من حكم محمد علي للشام وإحكام سلطته عليها وتزايد مصادر قوته الفعلية، كما نشبت بعد إعلانه الدول الأوروبية برغبته في الاستقلال وفي اعتراف السلطان بوراثية حكم مصر والشام في عائلته، فمع هذه التطورات تبلورت العواقب بالنسبة للوضع القائد في المنطقة، والذى كانت القوى الأوروبية تحرص على الإبقاء عليه دون خلل، ومن ثم لم يكن نزاع ١٨٣٩م نزاعاً بين محمد علي والسلطان العثمانى ولكن بين بريطانيا بل واعتبره البعض دوراً في الكفاح بين الشرق الإسلامى والحضارة الأوروبية وليس مسألة داخلية في الإمبراطورية.

ولقد استخدمت بريطانيا في هذا النزاع عدة نزاعات ابتداء من تأجيج نار الخلاف بين محمد علي والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق مما أثر على فشل المفاوضات التي جرت بينهما حول مطالب محمد علي وانتهى الأمر بإعلان السلطان الحرب ١٨٢٩م وذلك بتشجيع من بريطانيا التي لوحث بمساعدته بكل الطرق. كذلك لجأت بريطانيا إلى إثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدي لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لإثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الإدارة المصرية. ولقد كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الإدارة كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسي نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولهذا تحركت وبمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن وإصدار البيان الخماسي ١٨٣٩م ولم تشترك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد علي في مقاومة فرضه عليه بالقوة.

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسي الذي تمثل في إصدار هذا البيان الخماسي اتجهت بريطانيا إلى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية الموانئ في الشام وهددت الإسكندرية، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن ١٨٣٩ لمحاصرة النفوذ المصري في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد علي في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية. كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادي لمصر لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية خاصة وأن محمد علي لم يقم حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

كيف يمكن تفسير أسباب هذا التحرك البريطاني؟

بالرغم من أنه يمكن القول إن سياسة مساندة بريطانيا للسلطان العثماني تتفق مع سياستها في الشرق الأدنى والتي أرسيت منذ ١٧٩١ والتي مفادها الحفاظ على تكامل الإمبراطورية العثمانية كسبيل ووسيلة لمنع تزايد النفوذ الروسي في شرق المتوسط ومنع التهديد الروسي المباشر وغير المباشر للهند، إلا أنه يمكن القول أيضا إن دأب بريطانيا لإفشال مشروع محمد علي كان يحركه ما لهذا المشروع من عواقب على المصالح البريطانية التجارية والسياسية والعسكرية في أرجاء الوطن العربي في

الجزيرة والخليج والشام وحوض المتوسط وفي مصر ذاتها وهي العواقب التي ما كانت لتظهر في ظل بقاء الدولة العثمانية الضعيفة. فلقد كانت مصر القوية تهدد الطريق إلى الهند وخاصة بعد تبلور اهتمام محمد علي بإتمام السيطرة على الجزيرة من خلال حملته الثانية، وبعد تبلور اهتمام محمد علي بتجارة الهند من خلال مد النفوذ التجاري إلى الخليج والبحر الأحمر الذي أضحى بحيرة مصرية بعد فتح السودان ودخول اليمن في طاعة محمد علي مما كان يقيد من حرية السفن الأوروبية ولهذا كله تصدت بريطانيا لمخطط محمد علي الذي دأب على تدعيمه في الخليج والجزيرة منذ ١٨٣٨م لمد نفوذه إلى إماراتها وخاصة الكويت والبحرين ولقد كان اتجاه بريطانيا لاحتلال عدن تكملة لهذه الحلقة من السياسات البريطانية تجاه مشروع محمد علي وخاصة بعد أن دخل اليمن في طاعة محمد علي وكانت اتفاقية لندن ١٨٤٠م خاتمة المطاف بالنسبة لهذه الامتدادات للمشروع المصري نحو الخليج والجزيرة.

ومن ناحية أخرى: كانت التسوية المفروضة على محمد علي لا تقوض نفوذه خارج مصر فقط ولكن تقرض أيضاً احتكار الدولة المصرية للصناعة وذلك في وقت كانت القوى الأوروبية في توسعها الامبريالي تهتم بالأسواق وتشجع التخصص كي تصبح مصر مصدراً للمواد الأولية - وخاصة القطن - وسوقاً للصادرات، بعبارة أخرى فان تسوية ١٨٤٠م أجهضت جهود محمد علي السابقة في مقاومة الآثار السلبية للمنافسة الغربية خلال القرن ١٨م، وهي المقاومة التي أفرزت إقامة نظام مصرى سياسى واقتصادى لا يعتمد على أوروبا في صورة تابعة.

ومن ناحية ثالثة: كانت التسوية المفروضة تحمى مصالح أوروبا في الشام، فسياسات تركيز القوى المصرية في الشام مثلت تناقضاً حاداً بين الحكم المصرى وبين المصالح التجارية البريطانية والفرنسية حيث رفض محمد علي تنفيذ المعاهدة التجارية الإنجليزية العثمانية ١٨٣٧م والتي تضمنت شرط إلغاء الاحتكار في ربوع الإمبراطورية العثمانية.

وبقدر ما كانت المصالح الآنية والعاجلة مفسراً لهذا المسلك البريطانى في مواجهة محمد علي بقر ما كان المسلك العثمانى مستنفرًا له، فلا يمكن تناسى أن فرمان الإصلاح الأول ١٨٣٩م كان دافع إصداره في هذا التوقيت هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد علي، كذلك سكت السلطان العثمانى على السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتي تجسدت في الاستيلاء على عدن كخطوة في احتواء نفوذ محمد

علي الممتد، كذلك سهل من هذا التحرك البريطاني التغيير في السياسة الفرنسية بعيداً عن موقفها التقليدي المساند لمحمد علي في مواجهة بريطانيا.

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغي أو العدوان وبين حالات الاستتصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم، فالاستتصار العثماني ببريطانيا على محمد علي واستتصار محمد علي بفرنسا قاد كلاً من الطرفين إلى نتيجة ليست في صالح الأمة الإسلامية، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس. بعبارة أخرى في ظل الضعف المتردى لطرف مسلم والسعي الدعوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبى في أقصى درجاته وخاصة إذا كانت قوة الطرف الأوروبى في أقصى درجاتها أيضاً، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثماني لمصر المملوكية في وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكنها من التدخل وبين حالة النزاع العثماني المصري السابق توضيحها.

الخاتمة:

وكيف يمكن قياس واقع الهموم المعاصرة على واقع الهموم التاريخية؟ وما هي القواعد المنهاجية اللازم إتباعها؟

وما هي خريطة القضايا المعاصرة التي نحتاج التدبر فيها على ضوء الدلالات التي قدمتها دراسة خبرة محمد علي في سياقاتها الإقليمية والدولية؟ والأهم: ما الدلالة بالنسبة للمستقبل؟

إن النظر إلى آثار العولمة على العالم الإسلامي^(١٢) وكذلك فحص خريطة العلاقات الإسلامية البينية^(١٣) والتدبر في تداعيات الحادى عشر من سبتمبر على الأمة الإسلامية^(١٤)، والتعمق في التحول الذى طرأ مع احتلال العراق^(١٥)، والتساؤل عن مآل جهود وسياسات إصلاح الأمة بين الداخل والخارج^(١٦) إن جميع هذه المفترقات التي تمر على الأمة الإسلامية، منذ نهاية الحرب الباردة^(١٧)، تقدم لنا صورة واضحة المعالم عما آلت إليه ثلاثة أمور أساسية كشفت خبرة محمد علي عن ملامحها الأولى التي اكتملت خلال المرحلة المعاصرة من تاريخ الأمة (منذ الاحتلال العسكري التقليدي وحتى الاحتلال الصهيونى والأمريكى) وهذه الأمور الثلاثة هي^(١٨):

تفاهم الوهن الداخلى في ظل استمرار النقل عن الغرب في ظل خلل واضح ناجم عن الضغوط الخارجية، بل الاختراقات الخارجية - سواء بأدوات القوة الصلدة أو الرخوة - من أجل فرض إصلاحات "العلمنة" في وقت يضج فيه العالم بصحوة الهويات الدينية.

ويتعمق الوهن الداخلى - وانصياعه للضغوط الخارجية- بسبب الاستبداد السياسي الذى لا يمكن أن يتحقق في ظلّه أى وعود إصلاحية.

انتقال حال التجزئة من التجزئة بين دول قطرية إلى التجزئة داخل الدولة الواحدة على أسس قومية، عرقية، مذهبية طائفية، تكتسح أمامها كل ما تبقى من مقولات وحدة الأمة.

وفي نفس الوقت الذى يتضح فيه مدى قدرة التدخل الخارجى على توظيف هذه الأدوات من أجل إتمام آخر حلقات السيطرة. ولذا لا عجب أن تنامي الاهتمام الغربى بالبعد الثقافى أو الدينى أو الحضارى في العلاقات الدولية.

ناهيك عن استمرار حالات التدخل الأجنبى لجانب طرف عربى أو مسلم ضد طرف آخر عربى أو مسلم على نحو يزيد من الفجوة في العلاقات البينة لصالح التحالفات العربية والإسلامية مع قوى أخرى، وهو الأمر الذى يجعل من الدور الخارجى في إدارة صراعاتنا في المنطقة الأكثر وضوحًا ودعوة إليه مقارنة بأدوار الفواعل الوطنية أو الإقليمية.

كذلك يستمر احتواء وحصار وعداء الفواعل التى تبني مشروعاتها النهضوية في إطار حملات للتخويف من آثارها والتشوية من نواياها، والاستعداد لضربها عسكريًا لإجهاض ما فشلت جهود الدبلوماسية على تحقيقه، وبعد أن استمرت هذه الفواعل في مناوراتها للتغلب على الحصار ولإعادة صياغة تحالفاتها للتأثير على المنطقة.

على ضوء هذه الأمور الراهنة أود أن أكرر طرحى الذى سجلته في نهاية دراستى عن منظومة العلاقات الدولية في فكر وحركة الإمام محمد عبده^(١٩)، وكان من أفسى الناقدين لخبرة محمد على. وهذا الطرح يشخص أسباب الفشل حتى الآن في تحقيق مشروع محمد عبده، بعد أن عايش هو أيضًا تداعيات ما بعد محمد على، التى وصلت إلى حد الاحتلال البريطانى لمصر. ومن ثم فإن هذا الطرح يضع الأصابع على المكامن التى يمكن فيها حدوث اختراق للحلقة المفرغة من الأزمات التى تمر بها أمتنا

في ظل تفاقم إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج، وبين القوة والدبلوماسية. ويتلخص هذا الطرح كالآتي:

هناك حاجة لرد الاعتبار للإسلام في منظومة إصلاح المجتمعات والنظم حتى يسهم بدوره في عملية التغيير المادية والفكرية انطلاقاً من اجتهادات عصرية تستطيع أن تقيم حلقة وصل بين قيم الإسلام وبين أمور التربية والسياسة الداخلية والعلاقات الدولية. إن رد الاعتبار للإسلام ليس مجرد سبيل لإصلاح يحقق رضاء جماعى وطنى هو أساس نجاح أى إصلاح، ولكنه سيكون السبيل أيضاً لامتنعاص توترات واعداءات ذات امتدادات خارجية، بشرط أن يكف هذا الخارجى عن التدخل لفرض تصوره عما يجب أن يكون عليه شكل تواجد الإسلام - طالما لم يمكنه استبعاده حتى الآن.

إن النظرة للمسار التاريخى لتطور مشروعات النهضة تبرز لنا دواعى مبررات رد الاعتبار للإسلام، ذلك أنها تبين أماننا مناط الأخطاء التى حالت دون تحقيق هذه المشروعات حتى الآن ثمارها المرجوة. وهي: على السياسى على حساب التربوى والعلمى، استيراد نماذج التربية والتعليم وبانفصال كامل عن الدين والتاريخ واللغة، تصاعد تنازع المرجعيات لحساب الوافد الذى تمكن من جراء قوته المادية ثم فتأ يستغل تفوقه المادى لتحقيق غلبة دينية وثقافية. ولم تحقق مشروعات الإصلاح أهدافها لمجموعة من الاعتبارات، تبرز لنا مرة أخرى أهمية الدعوة لرد الاعتبار للإسلام فى عملية الإصلاح ولكن من منطلق رؤية شاملة تجميعية بين الدينى - المدنى - السياسى وهذه الاعتبارات هي:

فالإصلاح الدينى لم يتحقق من خلال الربط الفاعل بالدينوى ولذا فإن هدف حفظ الدين - خوفاً من تدخل السلطة السياسية الدينوية وتلاعبها السياسى باسم الدين، وخوفاً أيضاً من عواقب صدمة الاحتكاك المباشر بالغرب- قد آل إلى حفظ بمعنى الجمود. ومن ثم وفي مواجهة ضغوط التحدى المزدوج من جانب الاستبداد الداخلى والخارجى على حد سواء لم يعد بمقدور الإصلاح الدينى أن يقدم طريقاً مستقلاً وفاعلاً يقاوم هذين النمطين من الاستبداد ولو بالمناورة بأحدهما ضد الآخر.

ومن ناحية أخرى: لم يتدعم الإسلام الحضارى، كقاعدة لإصلاح المجتمع، بقدر ما تدعم بالتدريج الإسلام السياسى. وكان هذا بمثابة بداية لمسار ممتد من الأخطاء التى وقعت فيه القوى الوطنية- باختلاف أطرافها الفكرية والسياسية عند ممارسة السياسات واتخاذ المواقف سواء ضد الاستبداد الداخلى أو الاحتلال والتدخل الخارجى. ومرد هذه

الأخطاء أن حركة القوى الوطنية لم تنطلق من رؤية استراتيجية تجمع كافة أنماط الجهود وفق متطلبات الإصلاح الشامل الحضارى وليس مجرد نقل ديكورات الحداثة الشكلية، وليس السياسي فقط، بحيث لا يبدو جانبا النضال الوطنى على صعيد الإصلاح المجتمعى، وعلى صعيد النضال السياسي والعسكرى- كما لو كان بديلين يستبعد أحدهما الآخر، في حين أنهما متكاملين متعاضدين يعكسان نوعاً من توزيع الأدوار الحميد الذى تتطلبه متطلبات بناء القوة الشاملة. غلا أن هذا النمط من الاستبعاد والإقصاء المتبادل، وإن لم نقل التنافس بين الأدوار النضالية السياسية والأدوار الإصلاحية، قد ظل ممتداً عبر مائه عام بعد محمد عبده، سواء على صعيد التيار الإسلامى أو غيره. فنجد على صعيد التيار الإسلامى فلقد تفرع إلى روافد فكرية وحركية تنغمس كل منها إما في النضال السياسي، أو الإصلاحى العقيدى والتربوى والمجتمعى، كما لو أن هذه المجالات منفصلة أو لا تمثل درجات متراكمة من الجهاد بمعناه الشامل، أو ليس من المفترض أن تصب مخرجات كل رافد في الأخرى وتدعم بعضها البعض، بل قد تتبادل هذه الروافد الاتهامات وبذا غاب مفهوم الإصلاح الإسلامى الشامل في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت تأثير ظروف عديدة وحال الضعف الحضارى - بالرغم من ملامح تجدد عناصر القوة المادية دون تحقيق أهداف الحرية والاستقلال.

وفي ظل تجارب النظم الحاكمة في الدول القطرية ما بعد الاستقلال برزت أبعاد الوجه الآخر للعملة، لدى التيارات الأخرى: سواء القومية أو اليسارية أو الليبرالية ألا وهو على أولوية السياسي والاقتصادى (سواء ضد الغرب أو إلحاقاً به) على حساب الدينى أو التربوى التعليمى والمجتمعى. فجميع هذه التيارات لم تعتبر الإصلاح الدينى منطلقاً مناسباً أو على الأقل حصرت في نطاق ضيق - لا يتعدى حدود الفرد - إن لم تكن قد استبعدته على الإطلاق على اعتبار أن توظيف الدين اجتماعياً وسياسياً هو مصدر التخلف والاستبداد.

ولذا فإن محصلة العمل الوطنى - الذى شاركت فيه تيارات متنوعة تتنازع مرجعياتها بعضها البعض- عبر مائة عام لم يقدر إلى تنمية شاملة أو حرية أو تحرير واستقلال كاملين. وكان هذا الوضع محصلة كل من المشروع الفكرى والمشروع السياسى.

فعلى المستوى الفكرى فإن هذا العمل الوطنى لم ينطلق من استراتيجية كلية
توظف الأدوار المتكاملة بين النضالى والجهادى والإصلاحى المجتمعى، في حين تتمثل
أهم عوائق التنمية والديموقراطية والاستقلال في عدم وجود رضاء من الجماعة الوطنية
على توجه أو مقصد أساسى للأمة (وأن يجمع في طياته مرجعيات متنوعة).

أما على مستوى المشروع السياسى فإن المحطات المفصلية في تاريخ النصف
الثانى من القرن العشرين تبين أنها لم تكن إلا مجرد مغامرات عسكرية أو سياسية قام
بها قادة أو زعماء، بدون حسابات مصلحة رشيدة، وكانت أقرب إلى الهبات غير
المدروسة، والتي وإن أدعت مقاومة الاستبداد والاستعمار في صورة الجديدة - إلا أنها
لم تكن إلا نمط جديد من الاستبداد والاستعمار المحلى الذى فشل بالطبع في تجديد قوة
الأمة الأصيلة أى تجديد مواردها وفكرها في آن واحد وفي ظل مرجعية أصيلة وعملية
تجديدية في نطاق ثوابت هذه المرجعية وبتفاعل رشيد حضارى وليس إلحاق حضارى.

إن مآل هذه الخبرات لتؤكد على أمور ثلاثة وهي أن الإصلاح التربوى - الدينى
والاصلاح السياسى وجهان لعملة واحدة، أن جهود الإصلاح الحقيقية لا تحوز رعاية
المحتل أو قوى التدخل الخارجية وكذلك قوى الاستبداد الداخلى، وأن مصالح هذه القوى
لا تستقم ودور فاعل للمكون الدينى في عمليات الإصلاح.

ولهذه الاعتبارات جميعها لا نفهم دعوات "التربية المدنية" كسبيل لإصلاح
ديموقراطى وحماية حقوق الإنسان منقطعاً عن الأسس الحضارية والثقافية للأمة
وتكريساً للفصل بين ما هو سياسى - ديمقراطى وما هو ذو مرجعية إسلامية.

وأخيراً، أضيف على الطرح السابق، كيف أن ما يسمى "الاعتدال" في سياسات
الدول العربية والإسلامية لم يعد في الواقع إلا مسلسل من التنازلات باسم المرونة
والبراجماتية وحماية المصالح الوطنية، كما لو أن المفترض أن تدعيم التحالفات العربية
- العربية، والإسلامية - الإسلامية في مواجهة الاعتداءات هو نقيض هذه المصالح
الوطنية. ومن ثم لا نفهم أيضاً كيف يصبح استرضاء القوة الخارجية الكبرى هو
الأولوية الاستراتيجية حتى لو كان الثمن هو التضحية بالتحالفات العربية والإسلامية
باسم حماية المصالح الوطنية، وبذا صبح "العامل الخارجى" المدخل الأساسى في
علاقات التنافس بين القول الإسلامية - الإسلامية ناهيك عن علاقات الصراع. وتأتى
المحصلة النهائية لعلاقات القوى ناعرة في عناصر القوى الوطنية وإمكانات التضامن
والتنسيق البينى.

هوامش الدراسة

(١) حول أبعاد هذا الاقتراب النظمي من دراسة تاريخ تطور العلاقات الدولية الإسلامية انظر أحد المداخل المنهجية في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، والخاص بدراسة مستوى التاريخ الإسلامي باعتباره واحد من ثلاث مستويات (إلى جانب مستوى الأصول، ومستوى الفكر) تستند إلى نتائجها جهود التنظير للعلاقات الدولية من منظور إسلامي. انظر:

د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهجي لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) د.نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، الجزء السابع. الدراسة النظرية لعصور التاريخ الإسلامي ابتداء من الأموي وحتى ما بعد سقوط الخلافة تقع في الأجزاء من الثامن وحتى الثاني عشر من المشروع. وتمت صياغة نتائج هذا التحليل، الذي سعى لتحقيق أهداف هذا الجزء من المشروع، في الجزء الثاني عشر منه.

(٢) د.نادية محمود مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية (في) د.نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مرجع سابق، الجزء الحادي عشر ص ٧-١٩. وتستند الدراسة أساساً إلى هذا المرجع السابق.

(٣) انظر التفاصيل: د.نادية محمود مصطفى: المرجع السابق: ص ١٩-٧٠.

(٤) انظر التفاصيل في: المرجع السابق: ص ٧١-١٥٦.

(٥) انظر التفاصيل في: المرجع السابق: ص ١٥٧-٣٠٩.

انظر التفاصيل في: المرجع السابق: ص ٢٤٤-٢٧٤.

(٦) حول تحليل تفصيلي لحركات الإصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية انظر المرجع السابق: ص ١٩٤-٢٢٩.

(٧) حول تحليل مفصل للتحالفات العثمانية الأوروبية وأنماط التدخلات الأوربية خلال أزمت الشرق الأوربي (البلقان) انظر: المرجع السابق: ص ١٧١-١٩٣.

(٨) المرجع السابق: ص ٢٣٣-٢٣٥.

(٩) المرجع السابق: ص ٢٣٥-٢٣٦.

(١٠) وحول مزيد من التفاصيل عن تطبيق هذا الإطار المقارنة على حركة محمد علي والحركات المتزامنة معها انظر المرجع السابق: ص ٢٣٧-٢٧٥.

- (١١) انظر التفاصيل في المرجع السابق: ص ٢٤٤-٢٧٤.
- (١٢) انظر حولية أمتى في العالم (١٩٩٨)، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، ١٩٩٩ (العدد الأول).
- (١٣) حولية أمتى في العالم (١٩٩٩)، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، ٢٠٠٠ (العدد الثاني).
- (١٤) حولية أمتى في العالم (٢٠٠١-٢٠٠٢)، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، ٢٠٠٢ (العدد الثالث).
- (١٥) حولية أمتى في العالم (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، ٢٠٠٥.
- (١٦) حولية أمتى في العالم (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، ٢٠٠٧.
- (١٧) وحول حال الأمة عبر القرن العشرين على صعيد الفكر والتربية والسياسة والاقتصاد، والعلاقات البينية ومع الآخر انظر موسوعة الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتى في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، ٢٠٠٤، ستة أجزاء.
- (١٨) حول أنماط التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي- منذ نهاية الحرب الباردة وفي ظل عمليات العولمة وأيديولوجيتها- وحول التداخل بين الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية لهذه التحديات في ظل صعود وزن الدين والثقافة والحضارة في التفاعلات الدولية الراهنة، انظر:
- د.نادية محمود مصطفى: التحديات الخارجية للعالم الإسلامي، (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف): الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتى في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، الجزء السادس.
- (١٩) د. نادية محمود مصطفى: منظومة العلاقات الدولية في فكر وحركة الإمام محمد عبده (في) أعمال المؤتمر الدولي الذي عقدته مكتبة الاسكندرية، بمناسبة مرور مائة عام على وفاة الإمام، ٢٠٠٥. (تحت الطبع).